سلسلة تاريخ العرب والإسلام

دراسات في تاريخ الخلافة العبّاسيّة

ثلاثية الحكم في العصور العباسيّة

الخلافة والسلطة والدولة

د. عثمان سيد أحمد أسماعيل البيلي

قدم له: د. إبراهيم بيضون

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

دراسات في التاريخ العباسي

ثلاثية الحكم في العصور العباسية
الخلافة والسلطة والدولة

د. عثمان سيد أحمد اسماعيل البيلي

قدّم له: د. ابراهيم بيضون

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص. ب. : ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢١/٢ (٠١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)

e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

تصميم الغلاف: عباس مكي

الاخـراج الفنـي: تركية التالي

الاهـداء

إلى من تشغلهم أمور

مستقبل عالم الإسلام

عثمان

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

تقديم

كان لافتاً ما استأثرت به العهود العباسية في القرن الماضي، من اهتمام الباحثين في التاريخ الاسلامي، يدفعهم إلى ذلك، ليس وفرة المادة المنتشرة على مساحة أكثر من خمسة قرون فحسب، بل كان للتحوّلات الكبيرة التي اختلجت بها مسارات تلك العهود، في السياسة والاجتماع والثقافة، تأثيرها البارز في المحاولة الدائبة لاكتناه مقاربات جدّية في هذا السبيل. ولم يكن من السهل اختراق المفاهيم التي أرسى بنيانها معظم المستشرقين. واستمرّت راسخةً لوقتٍ طويل في وعي المؤرخين العرب، منطلقة من التفسير «الاثني» للتاريخ العباسي، باعتباره مراحل متمايزة، خاضعة للقوى السياسية أو العسكرية المهيمنة عليها. فكان ما يزال مألوفاً، استخدام تسميات مثل: عصر سيادة العرب، وعصر سيادة الترك، وعصر سيادة الفرس، إلى آخر ما درج عليه المؤرخون التقليديون من توصيفات لا تعبّر بدقة عن طبيعة تلك العصور ومتغيراتها العاصفة.

ولعل ما يدعو إلى الاستغراب في هذا السياق، أن يقترن العصر الأول من الخلافة العباسية بسيادة الفرس، تأسيساً على

دورٍ بولغ في حجمه لهؤلاء في الثورة، أو في ادارة الدولة، مما جعلهم يتطلعون إلى موقع الشريك في الحكم إلى جانب الخلفاء، وذلك عبر الوزارة المستحدثة في الاسلام. وهي نظرة مغلوطة راجت لدى الإخباريين الذين غلّبوا العنصر الجغرافي للحدث، على بقية العناصر الموضوعية المؤثّرة فيه، رابطين بين أرضية الثورة في خراسان وبين سمتها الفارسية. فلم يكن معظم قادتها من العرب فحسب، بل كان جمهورها أو غالبيته منهم، إذا توقفنا عند الهجرات القبلية مع الفتوح، أو تلك المتشكّلة من موجات دفع بها الحكم الأموي من العراق، خصوصاً في عهدي زياد والحجاج. وما لبث جزء من هذه القبائل أن جذبته التيارات المعارضة في هذه الجهات، فانخرطت في ثورتي إبن الاشعث والحارث بن سريج، وصولاً إلى الثورة العباسية التي توكأت على ذلك التراث في خراسان وبلاد ما وراء النهر. وبعد الانتقال إلى مرحلة الدولة، تصدى مؤسسو الأخيرة مبكراً لطموح الفرس إلى الهيمنة على قرارها، بدءاً من محاولة أبي سلمة الخلال، حتى محاولات بني سهل، والتي انتهت جميعها إلى التسليم بالسيادة العربية، المستمرة حتى آخر عهد المأمون. وفي ضوء ذلك يتراجع التوصيف السالف للمدرسة «الاثنية»، لافتقاد كلٍ من هذه العصور، الخصوصية التي تجعله متميزاً عن الآخر، ويتقدّم عليه توصيف أكثر واقعية، باتخاذه سمة سياسية توائم الصراع الطاحن على النفوذ، والذي أسفر عن تعاقب عصرين متمايزين فعلاً: الأول، هو عصر سيادة الخلفاء أو العصر

الذهبي للحكم العباسي؛ والثاني، هو عصر سيادة القوى العسكرية، المتقاربة نهجاً وأسلوباً واختزالاً للسلطة المدنية المتداعية.

والتاريخ العباسي في مداه الخضمّ، من أكثر التواريخ نبضاً بالاشكاليات التي تبقى خاضعة للنقاش، بما يؤدي، من خلال سياق تحليلي، إلى مقاربات لا توفّرها الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة؛ ومن هذا المنظور كان المدخل النقدي للمؤرخ الدكتور عثمان البيلّي إلى كتابه «ثلاثية الحكم في العصور العباسية»، إذ كانت القراءة الجديدة ما هجس به، واجداً في ذلك ما يستحق مشقة السير على الطريق الصعب، حين قال: «لا يزال مجال الدراسات المتأملة المتعمقة في تاريخ المسلمين: جماعتم، أمتهم، خلافتهم، دولتهم، سلطانهم، مجتمعاتهم، واسعاً وسع ذلك التاريخ، متسعاً اتساع زمان ومكان الاسلام والمسلمين في بلاد الله الواسعة... ولا تزال المصادر في تنوّعها وتعدّدها وتواصلها، تؤكد بوضوح، بالنظر لما يحدث في بلاد المسلمين ويسود العالم اليوم، أن أغوارها لم تسبر بعد، وأن أبعادها لم تدرك بعد، وأن العبر منها لم تستخلص بعد». وهي قراءة تأخذ سبيلها عبر المنهج الذي حدّد معالمه في بداية الطريق، منتقداً المفاهيم المكرّسة في هذا التاريخ، كتلك التي عبّر عنها المستشرقون، وما انفكّت تعيد انتاج نفسها بالمغالطات فيها، تماماً كما الروايات الاخبارية التي استعيدت بأخطائها عبر الأزمنة، من دون اكتناه مناخ المراحل

في متغيراتها، أو ممارسة النقد عليها في ضوء مرجعية العقل. فالنظرة «الاثنية» لمعظم المستشرقين أعاقت، برأي المؤلف، «انطلاقة الفكر التاريخي الاسلامي، بعد أن وصل به إلى القمة ابن خلدون في مقدمته المشهورة التي فتحت الطريق للنقد العقلي للمصادر، ووجهت إلى النظر في العلل والأسباب، لفهم تطور المجتمعات وتغيّر الأحوال وقواعد العمران والحضارات».

لعلَّ في ذلك ما يشكّل مدخلاً مثالياً إلى قراءة التاريخ، لاسيما الاسلامي الذي من شأن الباحث فيه، التحرّر من المفاهيم المكرّسة، من دون أن يعني ذلك رفضها بالمطلق، وإنما استخلاص ما يوائم منها طبيعة الحدث في عالمه، وما يؤدي إلى الاقتراب من الحقيقية التاريخية. ولكن العبرة ليست في النظرية، وإنما في التطبيق الذي كثيراً ما شذّ عنها في دراسات كثير من المؤرخين، مصطدماً أحياناً بضحالة المادة في بعض مناحي التاريخ، أو متأثراً بسلطة النصّ الذي يقود إلى الانبهار أحياناً أخرى. وفي هذه الدراسة، حرص المؤلف على أن تتخذ الاشكالية الرئيسة موقعها الموائم في حركة الضوء، فبدا المنهج على كثير من الانسياب، منطوياً على اثنين من أبرز العناصر التي تسوغ الكتابة في موضوع ما، وهما:

١ ـ الاتجاه الحضاري للبحث الذي أحاط بالمفاصل الأساسية، من اقتصاد واجتماع وثقافة، فضلاً عن السياسة التي تأخذ حيّزاً في سياق حركة التاريخ، وليست وحدها الموجّهة له، كما اعتاد خطأً معظم الدارسين في هذا المجال.

٢ ـ تأصيل التاريخ المتصل نبضاً بالمستقبل الذي يستلهمه، من دون أن يكون حاضراً بصورة مجرّدة فيه، مما يعبّر عن قول المؤلف: «إن ما يصيب العالم الاسلامي اليوم، من بعدٍ بين السلطة والشعب، هو نتاج ما كان في تلك العصور من تباعد بين الخلافة والأمة».

بهذه المرونة التي طبعت منهج الدراسة، قدّم لنا الدكتور البيلّي قراءته لموضوعه الخلافة والسلطة والدولة، فلم تُعقه جدليات ليس من السهل على مؤرخ التصدي لها، إن لم يكن مالكاً لعدّة البحث الكاملة، ثقافة وانفتاحاً ورؤية تذهب به إلى العمق. وفي ضوء ذلك ينطلق من المجتمع الذي يكمن فيه سرّ التحولات في التاريخ العباسي، عاكساً الصورة الحضارية المتوهجة في حركته، «المتواضعة والمتنافسة، وليست المتحاربة» على حد تعبيره. «فالتعدّد والتنوع في الوحدة ـ يقول المؤلف ـ هما أوضح وأهم سمات المجتمع العباسي منذ بداياته، بل إن تلك الوحدة في جانبها الحضاري والاجتماعي والاقتصادي، شملت العالم الاسلامي كلّه، بما في ذلك ما هو خارج عن دار الخلافة العباسية، ومعاد لها من بلاد المسلمين في الشرق والمغرب».

وهكذا، في الوقت الذي يطرح فيه المؤلف موضوعه، ما برحت تندرج لدى الباحثين في الفكر السياسي الاسلامي، متوكئين على ظواهر المتغيرات المواكبة لحركة الصراع على السلطة، فإنه يحفر في طريق آخر، منطلقاً من العاصمة بغداد

التي اتخذت قراءتها في الموقع المناسب، والمجتمع المتنوع، والحضارة المتألقة، مختزلة التاريخ العباسي في أوج قوته وتطوره. فلم تكن هذه المدينة مجرّد حاضرة تحوّلت إلى مركز للحكم، على غرار العواصم السالفة في الاسلام، وإنما تأسست لتوائم خلافة العباسيين ومشروعها السياسي العالمي، مما جعلها تتصدّر عناوين هذه الدراسة، وذلك في محاولة سبر التحوّلات المنبثقة عنها. فما زالت حاضرةً بقوة حتى بعد انتقال الخلافة، تحت ضغط المتغيرات إلى سامراء، من دون أن يخبو بريقها الحضاري الذي سرعان ما استردّ إليها موقعها السياسي بعد عقود من الزمن.

ولكن بغداد، على الرغم من عودة الخلافة إليها، فقد حملت الأخيرة معها مآسي المرحلة «السامرائية»، والصراعات الطاحنة على السلطة، بين الخلفاء الذين فقدوا نفوذهم، وبين قيادات الجند الممسكين بالزمام، ممن شكّلوا مادة تلك الصراعات بوجوهها المختلفة. ومن «أمير الأمراء» التركي، إلى «السلطان» البويهي بألقابه التي جسّدت تفرّده بالدولة، «عضداً» أو «ركناً»، أو «يميناً»، أو «معزّاً» لها، بدت الخلافة مفرغة من سلطتها ومن دولتها، وكلاهما انتقل فعلياً إلى قبضة هؤلاء حملة الألقاب. ولكن ما يجب التنبّه به في هذا السياق، هو أن فراغ الخلافة في العهد البويهي، لم ينعكس سلباً على المجتمع بمثل ما انعكس العهد التركي بطابعه العسكري البارز، إذ كان البويهيون أكثر تفاعلاً مع حركته، واستجابة لصخبه الفكري من

خلال الانفتاح على العلماء وترسيخ الحوار ورعاية المدارس والتعايش بين المذاهب، إلى آخر اسهاماتهم في هذا المجال. بالاضافة إلى ذلك، كانوا أكثر استيعاباً لطبيعة هذا المجتمع عموماً في تراثه وتقاليده، فلم يشكلوا عقبة في مسيرته، المتّصفة عموماً بالاستقرار السياسي، وخفوت الصراع بين السلطة والخلافة التي تعاقب عليها حينذاك أربعة من الخلفاء، مقابل ستة عشر تعرّضوا للتنكيل والاضطهاد في العهد السابق.

ومرة أخرى تكون للمجتمع كلمته في هذا السياق، فارضاً إيقاعه ـ إن لم يكن على صعيد السياسية ـ فعلى صعيد الفكر الذي بقي خارج دوامة التطاحن والعنف. ومن أبرز الدلالات على ذلك، «انحصار الصراعات حول السلطة والدولة في دوائر الحكم في الخلافة العباسية بصورة عامة، بينما ظلّت العامة بما فيها العلماء وسراة المجتمع وعصب الاقتصاد والمال، في منأى من تلك الصراعات التي كانت وكأنها مسرحية، العبث فيها أكثر من الجد» على حد تعبير المؤلف، الذي يرى أيضاً في تلك الفترة «أعظم فترات الازدهار الحضاري والتطور العلمي والصناعي والاقتصادي في تاريخ الخلافة»، ولم يكن ذلك في مطلق الأحوال من نتاج السلطة على الرغم من إسهامات جليلة لبعض الخلفاء والولاة في رعاية الثقافة، ولكن الدور الفعلي فيه، عبّرت عنه «الطبقة الوسطى والمجتمعات المدنية التي كانت أهم سمات تلك العصور».

ولعلَّ هذه الإشكالية تذهب بنا إلى قراءة غير مألوفة، للعلاقة

بين السلطة والمجتمع في العصور العباسية، لاسيما وأن الأولى كانت محور الخبر التاريخي، بينما ظلّ الثاني على الهامش منه، الأمر الذي أدّى إلى شبه قطيعة بين الاثنين. في هذا الوقت، كانت الطبقة الوسطى مؤهلة للوصل بينهما من خلال تأثيرها الفاعل في الثقافة والاقتصاد، محافظة برأي المؤلف «على نموّها واستقرارها رغم الاضطرابات السياسية، والحروب التي كانت محصورة بين دوائر المنافسة حول السلطة والدولة».

ولم يطرأ على هذا الواقع تغيير لافت في عهد السيطرة السلجوقية التي واكبت القرنين الأخيرين من الخلافة العباسية، معاصرة تحدّياتها البيزنطية والفاطمية فضلاً عن التوغل الصليبي في بلاد الشام مستفيداً من ضعف الخلافة والسلطة معاً وما نجم عن ذلك من تفكّك الدولة وضمور دورها المركزي. وإذ سقطت بغداد عقدة التوازن في ما أسماه المؤلف ثلاثية الحكم العباسي، سقطت فعلياً الخلافة، العنصر الأساسي في المعادلة التي انهارت برمّتها في ذلك الحين.

ولأول مرة، تتسلم زمام الأمور كافة دولة نشأت في ذلك الصخب، متحدية الغزوين المغولي والصليبي، أعني بها دولة (سلطنة) المماليك التي اصطدم سلاطينها باختلال المعادلة بعد خروج الخلافة منها، مكتفية لوقت بثنائية السلطة والدولة. ولكن المماليك الذين استمدوا شرعيتهم، خصوصاً من الانتصار على المغول، وجدوا أنفسم أمام مأزق الشرعية من دون الخلافة، لما تمثّله هذه من أهمية لدى المسلمين، فلجأوا إلى اختيار أحد

أبناء الأسرة العباسية ـ وربما لم يكن متحذّراً منها ـ ونصّبوه خليفةً في احتفال مهيب بالقاهرة. ولكن هذا لم يرق في سلطته المعنوية إلى مستوى خلفاء بغداد في درك تهميشهم، إذ أُرغم على الإقامة في أحد القصور، فاقداً أي نفوذ، ومحظوراً عليه القيام بأي نشاط سياسي أو اجتماعي، فقد اكتفى المماليك منه بملء «الفراغ الدستوري»، تكريساً لصيغة ثلاثية الحكم الواهية، [شرعية الحكم (الخلافة) وشرعية السلطة (الملك) وشرعية الدولة (الولايات والادارة)].

هذه الاشكالية حظيت باهتمام خاص من المؤلف، مستعيناً بنصوص أئمة الفقهاء من أمثال الماوردي وأبي يعلى والجويني، ومتوقفاً عند آرائهم في الإمامة وشروطها. ويخلص إلى القول إن هؤلاء استفاضوا في حديث الإمام، ولكنهم لم يوغلوا في حق الأمة في اختيار الخليفة... إلا في وجوب الطاعة (له) وولاته طالما التزموا بالشرع، وحق الخروج عليهم متى خرجوا عليه». فقد استسلمت الأمة للإمامة التي اكتفت بمبدأ التداول واستمرار الشرعية في انقطاعها عن جمهور المسلمين، مما كرّس مفاهيم لم تكن مطابقة في الجوهر للشورى، المفرغة من مضمونها الحقيقي عبر القرون، تحت وطأة الصراعات الطاحنة على الحكم.

ولقد طرق الدكتور البيلّي بجرأة هذا الباب، وقليلاً جداً ما طُرق قبلاً بهذا الانفتاح والمرونة والعمق، من دون أن يكون هاجسه التأريخ لمرحلة ماضية فحسب، بل كان واعياً بانعكاس

سلبيات المعادلة المضطربة على واقع المسلمين اليوم، وما يكابدون من أزمات بسبب «الحكم اللاتعددي واللاديموقراطي» حسب تعبيره.

وكان حريصاً على تجنّب اسقاطات حديثة على عصور مضت، منتقداً في الوقت عينه نظرة علماء السلف في ربطهم ثلاثية الحكم بمبدأ إجماع الأمة التي «لا تجتمع على ضلال». مستلهمين الانموذج، شكلاً وليس مضموناً، من العهد الراشدي، ورائياً في المقابل إلى أن المضمون الحقيقي لذلك العهد «هو الانفتاح للتغيير مع متطلبات العصر».

إننا أمام قراءة لموضوعة أخذت باهتمام الفقهاء والمؤرخين وعلماء الفكر السياسي، إلا انها في هذه الدراسة المكثفة، كانت من العمق ومن توهّج الرؤية، ما يجعلها مرجعاً رصيناً لطالما كانت المكتبة التاريخية بحاجة إليه.

الدكتور ابراهيم بيضون

استاذ التاريخ الاسلامي في الجامعة اللبنانية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمــة

﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف].

أصل هذا الكتاب محاضرة ألقيتها في ندوة "كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية" بجامعة قطر خريف عام ١٩٩٩م. وقد تفضل عليَّ الحاضرون بالعديد من التعليقات والأسئلة والحوار الجاد مما حفزني لأن أزيد في متن المحاضرة وهوامشها ومراجعها لتنشر في كتاب هو هذا الذي بين أيدي القراء. وإني لممتن لجامعة قطر وللزملاء الذين أثروا النقاش الذي أفدت منه كثيراً. وأملي أن يجد الكتاب ما يستحق من الدراسة والمراجعة من المتخصصين وغيرهم.

وكان أحد أساتذة علم الاجتماع قد سأل عن معنى "العبر"

في التاريخ، وكأنه يقول إن الناس لا يعتبرون لعدم وضوح العبر. كما أن أحد أساتذة "الإعلام» عتب عليَّ أنني لم أسقط الماضي على الحاضر للإفادة منه.

وما كان وقت المحاضرة يتسع للإجابة على هذين السؤالين الهامين، علماً بأنني نوهت في المحاضرة إلى مكانة ابن خلدون في مسيرة الفكر التاريخي لا الإسلامي فحسب بل والإنساني كله؛ وابن خلدون هو باتفاق الكثيرين أبو «علم الاجتماع» أيضاً. وما جاء في كتابه الشهير الموسوم بكتاب «العبر . . . .» من القوانين الاجتماعية المتعلقة بالعمران والعصبية ونشأة المجتمعات الحضرية وازدهار الصناعات والعلوم ونشأة الدول واضمحلالها وسقوطها، وشروط النهضة مما هو مسقط على التاريخ الإسلامي خاصة، ما جاء في كل هذا في الكتاب وغيره جدير بأن يعين على استخلاص العبر وإسقاطها على الحاضر وتبيان السبل إلى النهضة لمن ينظرون إلى المستقبل. والكتاب إنما أريد به أن يلفت النظر إلى التطورات والتقلبات والتغيرات، التي جردت الخلافة تدريجياً من السلطة بعد عهد المعتصم في منتصف القرن التاسع الميلادي لتصبح أثراً بعد عين عندما أخذ السلطان سليم العثماني آخر خلفاء الظل من العباسيين من القاهرة إلى اسطمبول عام ١٥١٦م. والعبرة بالتاريخ من الماضي إنما تكون بقدر فهم القصة واستيعابها لا مجرد معرفة الأخبار والإلمام بها.

وعوداً إلى الآية الكريمة في مستهل هذه المقدمة، فلا وجود

في القرآن الكريم لكلمة تاريخ إطلاقاً، لا الاسم ولا الفعل. إنما الذي يرد هو كلمة قصص المرادف لكلمة "HISTORY" في أغلب اللغات الأوروبية. ونعم إن المقابل لكلمة " HISTORY" بالعربية هو كلمة «أسطورة» وجمعها «أساطير» الواردة في القرآن الكريم، ولكن الشاهد أن المعنى في تلك اللغات الأوروبية يجمع بين معنى «العلم» الذي نوَّه بمكانته ابن خلدون وبين القصة الأسطورة.

وبعد، أرجو أن يكون في متن الكتاب مع قصره ما يساعد على الانتقال من المعرفة «بالأخبار» إلى فهم «القصص»، ويخرجنا من دائرة تحميل الغير ما حدث للأمة بعامة والعرب بخاصة. والعرب هم مادة الإسلام في الماضي وقلب العالم الإسلامي في الحاضر. والعالم الإسلامي هو وسط عالم اليوم ووسطيته استراتيجياً واقتصادياً، وطاقة وثقافة.

الشكر مع عظيم الامتنان لأخي الدكتور الشيخ أحمد محمد اسماعيل البيلي الذي عني بمراجعة المخطوط وضبطه .والشكر أجزله لشركة المطبوعات للتوزيع والنشر التي تشرفني بنشر هذا الكتاب، وللسيدة منال الشيخ دقنو التي عنيت بكتابة مخطوطه على الكمبيوتر.

والله من وراء القصد،

المؤلف

الفصل الأول

مدخل: العصور العباسية ومصادر التاريخ

لايزال مجال الدراسات المتأملة المعمقة في تاريخ المسلمين جماعتهم، أمتهم، خلافتهم، دولتهم، سلطانهم، مجتمعاتهم، واسعاً وسع ذلك التاريخ، متسعاً اتساع زمان ومكان الإسلام والمسلمين في بلاد الله الواسعة. لاتزال مصادر ذلك التاريخ منذ ظهور الإسلام ونزول القرآن ونشأة الجماعة وقيام الدولة ونشأة الأمة والخلافة وحتى سقوط دولة العثمانيين في العقد الثالث من القرن العشرين، لاتزال تلك المصادر في تنوعها وتعددها وتواصلها تؤكد بوضوح، بالنظر لما يحدث في بلاد المسلمين ويسود العالم اليوم، أن أغوارها لم تسبر بعد، وأن أبعادها لم تدرك بعد، وأن العبر منها لم تستخلص بعد.

ولعل من أهم ما يحول دون سبر الأغوار، وإدراك الأبعاد، واستخلاص العبر، ما ظل يسود من منطلقات إثنيه لفهم وتفسير المنعطفات الكبرى في تاريخ الأمة والجماعة، والخلافة والسلطة والدولة. وقد روَّج الكثيرون لمقولات «عصر سيادة العرب»

و«عصر سيادة الفرس» و«عصر سيادة الترك» وانتهاء الخلافة العباسية بسقوطها في بغداد. فعصر الرسول (ص) والراشدين (ر) والأمويين هو عصر «الدولة العربية»، والعصر العباسي حتى عهد المعتصم هو عصر «نفوذ الفرس»، وما بعد المعتصم هو عصر «نفوذ الترك». ومن ينحى هذا المنحى، وهو الاتجاه السائد في كتب التاريخ الإسلامي العام، لاشك متأثر بأطروحات الأب جوليوس فلهاوزن المستشرق الألماني المشهور في كتابه «الدولة العربية وسقوطها»، و«التاريخ العام للشعوب الإسلامية» للمستشرق الألماني كارل بروكلمان.. ومن تبعهم من المستشرقين. ومع أن دراسات المستشرقين قد تخطت هذه المدرسة الإثنية منذ زمن بعيد بعد أن ظهرت دراسات نولدكه عن الثورة العباسية، ودراسات الفرد غيوم عن الإسلام، ودراسات برنارد لويس عن العرب والعباسيين والأتراك، ودراسات بارتولد عن الترك، ودراسات فيتيك ومحمد فؤاد كوبرلو عن العثمانيين، ودراسات ركايا عن ثورات الإيرانيين؛ وغيرهم كثيرون. مع كل هذا، فلا تزال تلك المدرسة الإثنية هي السائدة لاسيما بين العرب من المسلمين. وفي هذا ما يفسر ما يعتري علاقات الشعوب الإسلامية من توترات، وما يسود بين من يسمون بالإسلاميين والقوميين من صراعات، وفيه ما يحجب الرؤية عن حقيقة وسطية تاريخ الإسلام والأمة المسلمة في تاريخ كل شعوب المسلمين.

لقد عطلت هذه النظرة الإثنية لتاريخ الإسلام العام انطلاقة

الفكر التاريخي الإسلامي، بعد أن وصل به القمة ابن خلدون في مقدمته المشهورة التي فتحت الطريق للنقد العقلي للمصادر، ووجهت إلى النظر في العلل والأسباب لفهم تطور المجتمعات وتغير الأحوال وقواعد العمران والحضارات. وهذا ما أفادت منه كثيراً مدارس التاريخ الغربية حتى المدرسة التي تدحض فكرة «الحتمية» في التاريخ، والتي أوردها كارل بوبر في كتابه «فقر الحتمية». وإذا كان المقصود من دراسة التاريخ ليس المعرفة بما كان فحسب بل أخذ العبر منه كما يؤكد ابن خلدون، فكيف تكون العبر إذا كانت المعرفة قاصرة والمنطلقات معوجة. وكما يقول عبد الرحيم البرعي مادح الرسول ﷺ:

متى يستقيم الظل والعود أعوج

وهل ذهب صرف يساويه بهرج؟!

وفي المصادر كما أشير ما ينير الدرب ويهدي إلى سواء السبيل[1]. ونصيب العصور العباسية، من تلك المصادر وبحرها الزاخر إنما هو نصيب الأسد بلا جدال. لا لأن الخلافة العباسية مقارنة بالخلافة الراشدة وخلافة الأمويين الأطول زماناً وبكثير فحسب، بل لأنها في عصورها المختلفة كانت مهد ثورات متداخلة متلاحقة بدءاً بالثورة العباسية وانتصارها عام

(١) من نقصان معرفة مدرسة التعميم تلك إصرارها على النظرة الإثنية وارتكازها على تقسيمات تاريخ الأدب العربي السائدة وإسقاطها على تقسيم عصور التاريخ. ومن أبرز أخطائها اعتبار خلافة المعتصم بداية

١٣٢هـ/ ٧٥٠م. فقد كانت أم تلك الثورات، «ثورة الإسلام» كما يقول برنارد لويس[1]، التي التف حولها أغلبية المسلمين، والتي استقرت بفضلها الخلافة في البيت العباسي منذ عام ١٣٢هـ/ ٧٥٠م وحتى عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م؛ والتي فتحت فيها أبواب «الدولة» لكل المسلمين عربهم وعجمهم؛ وتولدت منها ثورة

لنفوذ الترك وانتحال نسب تركي لأم المعتصم دون دليل يعتمد عليه لتفسر به اعتماد المعتصم على بعض غلمانه من الترك وغيرهم، في حين أن أغلب جيش المعتصم الجديد الذي اعتمد عليه إنما جنده المأمون، وأن فترة دخول الترك إنما كانت مع السلاجقة أي بعد المعتصم بكثير. ومنها إنهاء الخلافة العباسية بسقوط بغداد عام٦٥٦ هـ/١٢٥٨م وكأنما الخلافة منذ نشأتها العواصم لا المنصب والخليفة أينما كان. والشاهد أن الخلافة العباسية انتقلت من بغداد إلى القاهرة، وباسمها هزم المماليك المغول عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م في عين جالوت؛ كما أنه باسمها فتح محمد الفاتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م .

ومن اعوجاج المنطلقات الإتكاء على الإثنية في تفسير ما صادف الأمة من ضعف الخلافة أو حروب داخلية بين الجماعة أو ازدهار حضاري أو تدهور سياسي. مثل كل هذا ينسب إلى هذه القومية أو تلك أو هذه الجماعة أو تلك. وعند هذه المدرسة أن هزيمة الأمويين كانت بسبب ثورة الموالي على العرب، وأن انتصار المأمون على الأمين كان يعني انتصار الفرس على العرب، وأن مجيء المعتصم للخلافة كان يعني هزيمة الفرس وانتصار الترك.. وهكذا فالعرب هم الخاسرون دائماً، مع أن الخلافة ظلت لهم، وأن الفكر الإسلامي السياسي والاجتماعي أكد مكانتهم وسيادتهم.

وهكذا تغفل الأسباب والعلل الحقيقية في سير التاريخ تلك الأسباب والعلل التي تحدث فيها إبن خلدون فأبدع وأجاد.

(١) Lewis, Bernard. **The revolt of Islam; The Arab in History**; E.I.2. s.v. Abbasids.

الإدارة فتنوعت وتعددت فيها الدواوين وابتدعت فيها «النظم»[1]؛ وثورة العمران بدءاً بتأسيس مدينة المنصور الزوراء، دار السلام ـ بغداد، وثورة التدوين والكتابة والتأليف بفضل معرفة المسلمين صناعة الورق من الصينيين وازدهار تلك الصناعة لديهم وانتشار محال الوراقين، وثورة الاقتصاد والتجارة مع التعامل بالصكوك (الشيكات) وبداية ظهور النظم المصرفية (جهابذة الحضرة)، وثورة الأسواق، وبدايات ظهور تنظيمات الأصناف والحرف[2]، واتساع المجتمعات المدنية والطبقات الوسطى والعلماء والمتعلمين في الأمصار الإسلامية كلها في الأقاليم الإسلامية كلها، من الأندلس عبوراً بشمال أفريقيا ومصر وبلاد الشام والجزيرة واليمن والعراق وإيران وحتى أواسط آسيا وبلاد بخارى وسمرقند، وثورة العلوم والمعارف التي انداحت آثارها لتعبر من العالم الإسلامي إلى ما يحيط به ويجاوره من عوالم في أوروبا عبر البحر الوسيط وعبر الأندلس والبرتغال وجنوب فرنسا، وعبر الحدود الإسلامية البيزنطية، وعبر الصحارى لبلاد السودان وبلاد السواحل في أفريقية غربيها وشرقيها، حيث يتواصل هنا الاتصال عبر بحر الحبش وعبر بحر القلزم، وفي آسيا بالجوار المباشر وعن طريق المحيط الهندي.

---

(١) Goitein, D.S.; **Studies in Islamic History and Institutions.**
الماوردي، الأبواب: السادس: ولاية القضاء؛التاسع: إمامة الصلوات؛ العاشر: الولاية على الحج؛ الحادي عشر: ولاية الصدقات؛ الثامن عشر: وضع الديوان وأحكامه؛ العشرون: أحكام الحسبة.

(٢) الدوري، **نشوء الأصناف والحرف في الإسلام.**

وإذا كانت بغداد في عصرها الزاهي، عصرها الأول منذ أن أسسها المنصور عام ١٤٥هـ/ ٧٦٢م إلى أن غادرها المعتصم عام ٢٢١هـ/ ٨٣٤م، هي «مشرعة للدنيا» كما أرادها المنصور، فقد ظلت «سرة للعالم» كما وصفها اليعقوبي حتى بعد أن ضَعُفت الخلافة والخلفاء[١]. والأهم أن العالم العباسي ظل قلب العالم المستنير المتحضر، ووسطه ووسطيته في كل ما يمت إلى التحضر والتمدن والتسامح والتمازج. ولا ينفي كل ذلك ماكان يعتريه من ثورات وحروب وصراعات.

وفي بلدان اليعقوبي عند حديثه عن بغداد ما يمتع ويفيد، إذ يورد في حديثه عن بغداد أسباب اختيار المنصور لموقعها:

«.... فصار إلى بغداد فوقف بها وقال: ما اسم هذا الموضع قيل له بغداد، قال هذه والله المدينة التي أعلمني أبي محمد بن علي أني أبنيها وأنزلها وينزلها ولدي من بعدي. ولقد غفلت عنها الملوك في الجاهلية والإسلام حتى يتم تدبير الله لي وحكمه فيّ وتصح الروايات وتتبين الدلائل والعلامات. وإلاّ فجزيرة بين دجلة والفرات: دجلة شرقيها والفرات غربيها، ومشرعة للدنيا، كل ما يأتي في دجلة من واسط والبصرة والأُبلّة والأهواز وفارس وعمان واليمامة والبحرين وما يتصل بذلك فإليها يرقى وبها يرسى، وكذلك ما يأتي من الموصل وديار ربيعة وأذربيجان وأرمينية مما يحمل في السفن في دجلة، وما

(١) اليعقوبي، مادة بغداد، البلدان.

يأتي من ديار مضر والرّقة والشام والثغور ومصر والمغرب مما يحمل في السفن في الفرات فيها يحط وينزل، ومدرجة أهل الجبل وأصبهان وكور خراسان. فالحمد لله الذي ذخرها لي وأغفل عنها كل من تقدمني. والله لأبنيها ثم لأسكنها أيام حياتي ويسكنها ولدي من بعدي ثم لتكون أعمر مدينة في الأرض . . ».

وفي أول حديثه عن بغداد، يقول اليعقوبي:

«وإنما ابتدأت بالعراق لأنها وسط الدنيا وسرة الأرض، وذكرت بغداد لأنها وسط العراق والمدينة العظمى التي ليس لها نظير في مشارق الأرض ومغاربها سعة وكبراً وعمارة وكثرة مياه وصحة هواء.

«ولأنها سكنها من أصناف الناس أهل الأمصار والكور وانتقل إليها من جميع البلدان القاصية والدانية، وآثرها جميع أهل الآفاق على أوطانهم، فليس من أهل بلد إلاّ ولهم فيها محلة ومتجر ومتصرف. فاجتمع بها ما ليس في مدينة في الدنيا.

«ثم يجري في حافتيها النهران الأعظمان، دجلة والفرات، فتأتيها التجارات والمير براً وبحراً بأيسر السعي حتى تكامل كل متجر يحمل من المشرق والمغرب من أرض الإسلام وغير أرض الإسلام. فإنه يحمل إليها من الهند والسند والصين والتبت والترك والديلم والخزر والحبشة وسائر البلدان حتى يكون بها من تجارات البلدان أكثر مما في تلك البلدان التي خرجت

التجارات منها، ويكون مع ذلك أوجد وأمكن حتى كأنما سيقت إليها خيرات الأرض وجمعت فيها ذخائر الدنيا كلها وتكاملت بها بركات العالم.

«... ثم هي وسط الدنيا لأنها على ما أجمع عليه قول الحُسَّاب وتضمنته كتب الأوائل من الحكماء الإقليم الرابع الأوسط ....

«... وأحصيت الدروب والسكك فكانت ستة آلاف درب وسكة، وأحصيت المساجد فكانت ثلاثين ألف مسجد، سوى ما زاد بعد ذلك، وأحصيت الحمَّامات فكانت عشرة آلاف حمام سوى ما زاد بعد ذلك».

وفي كتابه المسمى «كتاب مشاكلة الناس لأزمانهم»، يقول اليعقوبي عن أبي جعفر المنصور:

«وكان أول خليفة اتخذ المنجمين وعمل بالنجوم. وكان أول خليفة ترجم الكتب القديمة العجمية ونقلها إلى اللسان العربي. وفي أيامه تُرجم كتاب كليلة ودمنة وترجم كتاب السند هند وترجمت كتب أرسطاطاليس وكتاب المجسطي لبطليموس وكتاب إقليدس وكتاب الأرتماطيقي وسائر الكتب العجمية في النجوم والحساب والطب والفلسفة وغير ذلك، ونظر فيها الناس.

«وفي أيامه أيضاً وضع محمد بن إسحاق بن يسار «كتب المغازي» ولم تكن قبل ذلك مجموعة ولا معروفة.

«وكان أبو جعفر قد نظر في العلم وروى الحديث وكثرت

علوم الناس ورواياتهم في أيامه، وكان أول خليفة استعمل مواليه وغلمانه وقدمهم على العرب، فامتثلت ذلك الخلفاء من ولده من بعده».

هكذا توضح لنا المصادر بدايات الخلافة العباسية وما سار عليه أبو جعفر المنصور مؤسس بغداد، مما يؤكد أن ما كان في أيام الأمويين لم يكن صراعاً بين الموالي والعرب بقدر ما كان مجموعة من التحولات الهامة في الدين والدولة والخلافة والسلطة والمجتمع. إنها مجموعة الأسباب التي كان منها ذلك الانقلاب الذي عرف بالدولة العباسية. وكلمة دولة إنما هي من دال يدول بمعنى التغيير والانقلاب.

بفضل كل هذا تأصلت وتثبتت الحضارة الإسلامية وازدهرت في معنوياتها ومادياتها: العلوم والمعارف، والمدارس، والعلماء والمتعلمون، والجدل الفكري المنطلق الحر، والوقوف على علوم الآخرين، وثقافات الآخرين، وتاريخ الآخرين، ومعرفة أحوالهم؛ التعمير والعمران، وتمصير الأمصار، ونمو المدن وتزايد أعداد سكانها، وازدهار الصناعات والتجارات معها، والاهتمام بوسائلها وطرقها. وتأمين الطرق وتطوير البريد لتواصل الاتصال وسرعته وانتظامه. وتعدد وتنوع مراكز العلم والعلماء وبدايات التعليم الجامعي في المشرق والمغرب. وانقطاع العلماء للعلم والتعليم. وكفالة المجتمع لذلك بالحبوس والنذور والصدقات. ورعاية الخلفاء والوزراء والسلاطين والأمراء لكل ذلك. والتطور في الطب والصيدلة والتطبيب وبدايات ظهور

البيمارستانات والأطباء النفسيين. لم تعد المدن تنشأ عشوائية بلا تخطيط، أو تقوم الأسواق بلا ترتيب وتنظيم أو رقابة. لم تعد البضائع تطرح للبائعين والمشترين بلا تأكد من السلامة والجودة وضبط المقاييس والمكاييل والموازين والأسعار، فهناك الحسبة والمحتسب. لم تعد الأمة كماً مهملاً بلا رقيب أو حسيب أو حام أو أجهزة أمن ورقابة وعدالة، فهناك القضاء والنظر في المظالم والشرطة والعسس والشحنة.

وفي كل هذا، كان المجتمع العباسي يتحرك متدافعاً ومتنافساً ومتعاوناً لامتحارباً. ورأس ذلك اعتراف المسلمين بغير المسلمين واحترامهم لذواتهم ومعتقداتهم وثقافاتهم وأعرافهم وأعراقهم. ومن ذلك اختلاط العرب بالآخرين وصيرورة أغلبية المسلمين ـ ومنذ العهد الأموي ـ من غير العرب. لهذا كانت الثورة ضد الأمويين هي ثورة هؤلاء مع العرب الذين ناصب بعضهم الأمويين العداء منذ بداية «الفتنة الكبرى».

التعدد والتنوع في الوحدة هو أوضح وأهم سمات المجتمع العباسي منذ بدايته. بل إن تلك الوحدة في جانبها الحضاري والاجتماعي والاقتصادي شملت العالم الإسلامي كله، بما في ذلك ماهو خارج عن دار الخلافة العباسية ومعادٍ لها من بلاد المسلمين في المشرق والمغرب. فالدين واحد، والشريعة واحدة، والاقتصاد واحد، وعملة التعامل واحدة، والمكاييل والموازين مع تنوعها واحدة أيضاً. والتجارات العابرة والواردة وتجارات الحدود لا يعوقها عائق بفضل وحدة القوانين

والأعراف. ويأتي هذا من حقيقة أن التوسع الإسلامي وحَّد وسط العالم القديم في غرب آسيا وشمال افريقية والأندلس والبحر الوسيط وآسيا الصغرى، وفرض سلاماً دام لقرون في توازن بين العباسيين والبيزنطيين إلى أن كانت الحروب الصليبية ودخول السلاجقة الإسلام والتوسع في بيزنطة حتى سقطت للعثمانيين عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م.

الحضارة الإسلامية التي بدأت بنزول الوحي واهتدت به وبسنة الرسول محمد ﷺ انفتحت على الموروث الحضاري والثقافات الإنسانية والديانات بنور القرآن وأحكامه، فأصَّلت مكانة الفكر، وثبتت حرية العقيدة، وأكدت وحدانية الخالق ووحدة البشرية والخليقة واجتهدت في إحقاق الحق والعدل بين الناس. وجُلُّ هذا لم تعرفه الدول المعاصرة.. فأوروبا لم تعرف التسامح الديني حتى بعد بداية عصر النهضة بكثير. ولاتزال تراوح مكانها في الاعتراف بالمساواة المطلقة بين الناس. لهذا فليس محل نزاع القول مع القائلين إن بداية العصور الحديثة في تاريخ البشرية إنما تبدأ مع الإسلام وترتكز على معطيات إسهامات المسلمين في الحضارة البشرية، وارتباط عصر النهضة في التاريخ الأوروبي بالمؤثرات من ثمار العلوم والمعارف والصناعات والتجارات والسلوكيات، التي أخذتها أوروبا من دار الإسلام والمسلمين بفضل الاحتكاك بالمسلمين أيام الحروب الصليبية وقيام الممالك اللاتينية بالشام. وإذا كانت أهم سمات حضارة العصر الحاسوب «الكمبيوتر» وما حققه من ثورة في

المعلومات والمعلوماتية فإن أرقام الكمبيوتر هي الأرقام العربية ومكانة الصفر منها، وبداية الأمر كانت من إبداعات الرياضي الإسلامي الخوارزمي. وفي العصور العباسية بلغت الحضارة الإسلامية مداها لتعقبها عصور التقليد والجمود وبدايات الانحدار، التي كان كتاب العبر لابن خلدون المنّبه لها والموجّه لكيفية اجتيازها.. وهيهات.

في بطاقة عن أثر المسلمين في الغرب قي القرن الثامن الميلادي جاء ما يلي ترجمة من نصّها الإنكليزي:

«عندما سيطر المسلمون على طليطلة عام ٧١٢م بدأوا فترة تزيد على الخمسمائة عام من التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين واليهود. وقد استمرت تلك الروح حتى بعد أن أصبحت طليطلة عاصمة للمملكة المسيحية «قشتاله وليون» عام ١٠١٢م «قروناً من التسامح الديني في طليطلة، عنيت أن المدينة أصبحت مركزاً حياً للتطور في العلوم والرياضيات والطب والجغرافيا وعلوم الفلك كما كانت كذلك في الشعر والموسيقى. وهكذا تمكن مواطنوها من تقديم إسهامات هامة في تطور الحضارة الغربية.

«في هذه الفترة أقام المعماريون والصناع المسلمون المغاربة الكنائس ومعابد اليهود وزينوها كما شيدوا وزينوا المساجد. والصورة في البطاقة تري زخرفة معمارية مغربية تستعمل الحروف العربية والعبرية في تزيين معبد يهودي، وتري بذلك فوائد التعايش السلمي والتسامح الديني».

ولا يُظَن أن العصور العباسية كلها كانت خالية من الحروب والحركات والانقسامات والفساد والظلامات. إخباريو العصور العباسية وكتابهم وشعراؤهم وعلماؤهم أول من أرَّخوا لذلك وتحدثوا وأطنبوا فيه[1]. وفي معالجة موضوع ثلاثية الحكم في العصور العباسية مايشير لذلك ويؤكده بوضوح. غير أنه من المؤكد أن الصورة الغالبة في العصور العباسية هي أن ديناميكية التطور الحضاري في نواحيه المختلفة كانت قد وجدت لها طرقاً جعلتها لا تتأثر بالصراعات حول السلطة أو الخروج عليها أو ضعفها أو قوتها بكثير، ذلك أن ثوابت النظام من مؤسسات الإدارة والقضاء والاقتصاد والتعليم والتشريع كانت بعيدة عن تلك الصراعات والنزاعات حيث كان المجتمع بعيداً عن أمور الخلافة والتخليف، والوزارة والتوزير، والأمراء والتأمير إلاّ في النادر القليل. ولعل مايصيب العالم الإسلامي اليوم من بعد بين «السلطة» و«الشعب» هو نتاج ما كان في تلك العصور العباسية من تباعد بين «الخلافة» والأمة، فقد أصبحت الخلافة توارثاً منذ أيام الأمويين، وأصبحت السلطة «استيلاء» كما يقول الماوردي أو «استبداداً» كما يقول ابن خلدون[2].

---

(١) انظر حوليات اليعقوبي والطبري والمسعودي، وابن كثير وابن الأثير وابن خلدون وكتاب وشعراء هذه العصور.

(٢) الماوردي، الباب الثالث: إمارة الاستيلاء؛ ابن خلدون: ج٣، ص ٢٠ وص ٣٥١ _ ٣٥٣.

ومع ضعف الخلافة والخلفاء العباسيين، ومع ما كان للعلماء من مكانة عند الخلفاء والأمراء والملوك والسلاطين، إلاّ أنهم ومنذ أيام الخلافة الأموية لم يكونوا من القوة بحيث يؤثرون في أمور ولايات العهد وتداول السلطة. كما أنهم لم يشكلوا جماعات ضغط على دوائر الحكم اللهم إلاّ ما كان من إسداء نصح مطلوب أو كتابة كتب تنير الطريق للخليفة أو الأمير أو السلطان كما فعل الإمام مالك في «الموطأ» مع المنصور، أو كما فعل القاضي أبو يوسف مع الرشيد في «الخراج»، أو كما فعل الإمام الجويني في كتابه «الغياثي» مع نظام الملك والسلطان الب أرسلان[1]. أو تصدى بالاعتراض الحازم لسياسات الخلافة في التدخل في أمور العقيدة، حيث وقف الإمام أحمد بن حنبل وقفته المشهورة أيام «المحنة» في خلق القرآن في وجه الخليفتين المأمون والمعتصم. أما الماوردي وأبويعلى فقد وضح بصورة قاطعة في كتابيهما المسميين «الأحكام السلطانية» أنهما كانا يمثلان مجموعة تسعى لوحدة الأمة ودرء الفتن وحفظ النظام، وتجتهد لتستوعب كل ما حدث من تغيير وتبديل في ولايات العهد والسلطة والسلطان في حدود الشرع باعتباره ما كان بالفعل من أمور «الجماعة». ومع هذا فيظل دور العلماء في نشر المعرفة بالدين عقيدة وشريعة، وتأكيد ألاّ شرعية لحاكم إلاّ أن

(١) الجويني، الغياثي.

يحكم بالشريعة، ويرى أنه يفعل ذلك، يصير هاماً وأساسياً في ضبط سير «الدولة» و«الأمة» و«السلطة» إلى حد بعيد. كما أن «القضاء» و«الحسبة» و«المظالم» و«التعليم» ظلت كلها في يد العلماء وحدهم مما جعل لهم القدح المعلى في قيادة الأمة في دينها وسياسة أمور دنياها.

وواقع الأمر أن طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية وحراك المجتمع قلل من دور الخلافة والسلطة بأشكالها المختلفة في كل هذه الجوانب إلى حد كبير. وفيما كانت السلطة تتغير وتتبدل والخلافة يحتدم الصراع عليها أو يخف بين حفدة الرشيد من أبناء المعتصم الخليفة الثامن ٢١٨-٢٢٧هـ / ٨٣٣- ٨٤٢م، والذي كان مجيئه للخلافة مصادفة وكان أن أصبح كل من تبعه من خلفاء العباسيين حتى نهاية الخلافة العباسية مع العثمانيين عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م من أبنائه وحفدته[١]، فقد كان المجتمع يسير في ديناميكية لا يؤثر التغيير في السلطة فيها بكثير.

يقول السيوطي:

«وقال بعضهم وقد زوى الرشيد الخلافة عن المعتصم لكونه أمياً فساقها الله إليه وجعل الخلفاء بعده كلهم من ذريته».

وبينما كان الصراع حول من يكون الخليفة بعد مقتل الشهيد عثمان رضي الله عنه الخليفة الراشد الثالث عام ٢٣/ ٦٤٤م سبباً

(١) السيوطي، أخبار الخلفاء، ص ١١٣.

في الفتنة الكبرى وبداية الحروب الداخلية بين المسلمين إلى أن استقرت الأمور إلى حين بعد تنازل الإمام الحسن رضي الله عنه لمعاوية فتوحدت أمور الجماعة في خلافته. ثم عادت أمور الخلافة تشغل الجماعة في الحروب مع يزيد وابن الزبير إلى أن انتقلت إلى البيت المرواني من الأمويين، وظلت الجماعة مشغولة بأمور الخلافة تتصارع حولها، لاسيما وقد برزت من الفتنة الكبرى الفرق السياسية المطالبة بالخلافة المحاربة للأمويين ومن أبرزها الشيعة والخوارج، إلى أن كانت الثورة العباسية التي أتت بالعباسيين. تغيّر الأمر بعد ذلك حيث بدا واضحاً منذ عهد المنصور أن أمر تولي الخلافة لم يعد يشغل العامة بكثير، وأن الصراع حولها أخذ ينحصر في المنافسين لأخذها بين العباسيين أنفسهم وبينهم وبين العلويين، الشيعة منهم والسنة والخوارج، غير أنه ومنذ أن أخذ العباسيون الخلافة لم يأخذها منهم أحد حتى اختفى آخر خلفائهم بعد سقوط مصر للسلطان العثماني سليم الأول عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧ م.

بيد أن هذا إنما هو جزء من الحقيقة. فأهم من هذا بالنسبة لتاريخ الخلافة والجماعة هو أن العباسيين لم يحكموا دار الإسلام كلها كما فعل الأمويون، ولم يتمتع خلفاؤهم بالولاء والسلطة كلها فيما بقي تحت أياديهم، إلاّ القليلون منهم، وظلت سلطاتهم في تناقص ودار حكمهم المباشر في انكماش؛ لا لما أخذه منهم أعداؤهم الأمويون والأدارسة والفاطميون فحسب، بل ولمن استبد بالسلطة باسمهم أو اعتلاها بموافقتهم.

* خارطة العالم الاسلامي في العصر العباسي:



خارطة العالم الإسلامي في العصر العباسي

لقد اتحدت الجغرافيا والتاريخ في خلق تلك الظروف التي جعلت من المستحيل أن تظل أمور الخلافة والسلطة والدولة كما كانت عليه أيام الأمويين أو أيام أوائل العباسيين.

الجغرافيا: العالم الإسلامي الطويل العريض الممتد من شبه الجزيرة في الغرب إلى حدود الصين في الشرق، ومن آسيا الصغرى إلى المحيط الهندي، ومن البحر الوسيط إلى الصحاري الكبرى في أفريقيا. أقاليم مختلفة، وشعوب وقبائل مختلفة، وثقافات ولغات مختلفة، وأوضاع اقتصادية واجتماعية مختلفة.

والتاريخ: مع الصراعات السياسية والفرقية والفكرية، والتحولات الاقتصادية، وانتشار المدن والتمدن وازدياد أعداد

السكان، واستقرار الحدود الإسلامية، وقصور وسائل الاتصال والحركة بين المركز والأطراف، والعجز عن إيجاد صيغة لتعاور الخلفاء السلطة وإشراك الجماعة في ذلك، ودخول جماعات كبيرة من الديلم والترك قلبت موازين القوى السياسية والعسكرية.. كل ذلك يفسر ما اعترى ثلاثية الحكم في الخلافة العباسية من تطور لايخفى على الناظر المتبصر، رغم تأكيد العلاقة الجدلية بين هذا الثالوث وبينها وبين المجتمع بعامة.

الفصل الثاني

الخلافة العباسية ودار الإسلام

يقول ابن خلدون عن «الدولة الاسلامية بعد افتراق الخلافة» مايلي:

«لم يزل أمر الإسلام جميعاً دولة واحدة أيام الخلفاء الأربعة وبني أمية من بعدهم لاجتماع عصبية العرب. ثم ظهر من بعد ذلك أمر الشيعة وهم الدعاة لأهل البيت، فغلب دعاة بني العباس على الأمر واستقلوا بخلافة الملك. ولحق الفل من بني أمية بالأندلس، فقام بأمرهم فيها من كان هنالك من مواليهم ومن هرب فلم يدخلوا في دعوة بني العباس. وانقسمت بذلك دولة الإسلام بدولتين لافتراق عصبية العرب. ثم ظهر دعاة أهل البيت بالمغرب والعراق من العلوية ونازعوا خلفاء بني العباس واستولوا على القاصية من النواحي كالأدارسة بالمغرب الأقصى والعبيديين بالقيروان ومصر، والقرامطة بالبحرين، والدواعي بطبرستان والديلم والأطروش فيما بعده. وانقسمت بذلك دولة الإسلام دولاً متفرقة»[1].

---

(١) إبن خلدون: ج٣، ص ٢١٤.

هكذا بدأ العباسيون خلافتهم مع افتراق دولة الخلافة كما وصفها ابن خلدون. وما كان لخلفاء العباسيين الأوائل وماصادف الثورة العباسية من تحديات وصعاب من قوى الثورة ذاتها، ومن البيت العباسي والعلويين في العراق والحجاز والشام وغيرهم، ماكان لهم من بد رغم قوة شخصياتهم وعنفوان ثورتهم إلاّ أن يقبلوا بالأمرالواقع، ويتعاملوا معه لتثبيت الخلافة في بيتهم، وللسيطرة على الدولة وقيادات الجيش بوضعها في أيدي المخلصين المقتدرين المجربين من مواليهم، ممن شاركوا في الثورة وتربوا على الدعوة والإخلاص لبني العباس. وفي هذا السياق يفهم التخلص من سليمان بن كثير وأبي سلمة الخلال وزير آل محمد وأبي مسلم الخراساني وحتى عم السفاح عبد الله بن علي(١). وفي هذا السياق تفهم مكانة البرامكة وبني سهل وطاهر بن الحسين وأبنائه عند العباسيين وفي بغداد عاصمتهم(٢).

ابن خلدون المتوفى عام ٨٠٨هـ/١٤٠٦م لم يشر في حديثه المذكور سابقاً عن أسباب تفرق الدولة الإسلامية إلاّ إلى افتراق عصبية العرب. ولايجب أن يفهم أن ابن خلدون كان بهذا يقصد العصبية بمفهومها القبلي البسيط، وهو الذي أسهب في مقدمته

---

(١) إبن خلدون: ج٣، ص ٢٥٢.

(٢) E.I.(2) S.V. Barmecides; Tahir b. al - Husayn; al-Hasan b. Sahl; Ali b.Sahl.

وفي تاريخه عن أسباب النشأة والتطور والضعف والانهيار، وهو الذي تحدث في كل منهما عن عصبية الفرق وأبناء الثورة[١]، وأبناء الدولة وولاء الاصطناع وعصبية العقيدة وغير ذلك من العصبيات. ابن خلدون بحديثه هذا يشير إلى حقيقة هامة وهي أن «العرب» بحكم ابتداء الدين ونشأة الدولة كانوا، كما قال عمر بن الخطاب، مادة الإسلام ووسط ووسطية الصراع حول الدولة، يلتف حولهم الآخرون، ويختلف حولهم الآخرون، فيما أن الخلافة لهم عند السنة والشيعة وهما الفرقتان المؤثرتان في تاريخ الصراع حول الخلافة وافتراق الدولة الإسلامية. الثورة على الأمويين إذن لم تكن ثورة «العجم» أو «الموالي» على العرب، فالدعوة السرية التي أتت بها كانت باسم «الرضا من آل البيت»، وفي تنظيماتها السرية وحركتها الثورية والعسكرية كانت نسبة القيادات العربية فيها أعلى بكثير من نسبة غيرهم من المسلمين وفي بلاد العجم[٢]. الثورة العباسية قامت عندما أصبحت أعداد المسلمين من غير العرب هي الغالبة وولاؤهم للدين ومن ثم للعرب لم يكن موضع شك منذ دخلوا فيه أفواجاً. لهذا لم يصفها ابن خلدون بأنها ثورة الموالي على العرب بل رصد أنها كانت ثورة آل البيت التي انتصروا فيها بمن يواليهم من غير العرب على الأمويين العرب ومن يواليهم. وجاء

---

(١) إبن خلدون، **المقدمة**، انظر العصبية؛- فترة المعتصم ج٣.

(٢) Sha'ban, M.A. **The Abbasid Revolution**.

نولدكه ليدرس في عمق طبيعة الحركة السرية حركة «الهاشمية»، ليكشف أن اغلب قادة الدعوة كانوا من العرب، وأن الحركة كانت باسم الرضا من آل البيت وهم ذروة سنام العرب. وسار على دربه برنارد لويس عندما وصف الثورة العباسية «بثورة الإسلام». . أما ركايا فقد أوضح انعدام الأهداف الوطنية في حركات الإيرانيين ضد العباسيين[1] [2].

---

(١) المسعودي: التنبيه، ص ٣٥٧؛ السيوطي: أخبار الخلفاء، ص ١٣٣؛ دعبل: ديوان دعبل الخزاعي.

(٢) Noldeke, T.: **SKETCHES-**; Rekaya, M: **La place**.

الفصل الثالث

خلافة بغداد الأولى

لعلَّ فيما سبق ما يمهد السبيل للدخول في معالجة موضوع الدراسة وهو ثلاثية الحكم في العصور العباسية: الخلافة والسلطة والدولة. وقد يرى البعض أن هذه الثلاثية إنما تعني شيئاً واحداً، فالخلافة هي السلطة وهي الدولة، والسلطة هي الخلافة والدولة؛ والدولة هي الخلافة والسلطة. وقد يصدق هذا القول تعميماً على بدايات الحكم في العصور العباسية أو ما يعرف بالعصر العباسي الأول منذ أيام السفاح (١٣٢-١٣٦هـ/ ٧٥٠-٧٥٤) وحتى أيام المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧هـ/ ٨٣٣-٨٤٢م). في هذه الفترة لم يكن يقاسم الخلفاء العباسيين السلطة أحد وإن كان إقطاع الإمارات قد بدأ منذ أيام الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ /٧٨٦- ٨٠٩م) مع الأغالبة بأفريقية. ومع الطاهريين أيام المأمون (١٩٨- ٢١٨هـ/ ٨١٣-٨٣٣م). وتتجلى وحدة هذه الثلاثية في أبهى صورها أيام المنصور (١٣٦-١٥٨هـ/ ٧٥٤-٧٧٥م). وهو الذي شيد العاصمة، وأصّل الدولة، وضبط المملكة، ورتب القواعد كما يقول إبن طباطبا في كتابه «الفخري

في الأحكام السلطانية». كانت السلطة كلها في يده وكانت الدولة تأتمر بأوامره، عسكرها وكتابها ونظمها الإدارية والمالية والسياسية والقضائية. ومع ذلك فقد كان ما لاقاه من خلاف وواجهه من مؤامرات حول خلافته من أهل بيته، وصراعات مع بعض قادة الثورة كأبي مسلم الخراساني، يؤشر إلى ما خبأه القدر للخلفاء العباسيين من بعده مما أدى إلى تفكك ركائز السلطة، وعمَّق الصراع بين ثلاثية الحكم، وأوضح التلاحم والتباين بين كل منها مع مجريات الأحداث.. وهذا ما جعل الفصل بينهما في دراسة التاريخ العباسي بصورة خاصة والعالم الإسلامي بصورة عامة أمراً ضرورياً وهاماً. وإذا كان موقف المنصور من أبي مسلم الخراساني الذي انتهى بقتله له يشير إلى صراع في تقاسم السلطة، فإن ما سبق من قتل السفاح لأبي سلمة الخلال وزير آل محمد ما يشير إلى صراع حول الخلافة ذاتها، وبالطبع ما بينهما من السلطة والدولة. أما قتل عبد الله بن علي عم المنصور فيؤكد صراعًا حول الخلافة داخل البيت العباسي نفسه بين آل إبراهيم الإمام. وفي كل ذلك مؤشرات لما حدث من بعد في العصور العباسية المتتالية.

إذن المقصود بالخلافة هنا هو الإمامة الكبرى عند المسلمين التي تنبثق منها شرعية الحكم، سلطته، ودولته ويمثلها الخليفة، بينما المقصود بالسلطة الجهات التي لها الأمر الفعلي في ممارسة الحكم والمباشرة على جهاز الدولة. أما الدولة فالمقصود بها ما يمكن أن نسميه بأجهزة الخدمة المدنية والمالية

والاجتماعية وغيرها فيما دون الوزراء والكتاب والجيش، والمتمثلة في الدواوين والنظم الأخرى كمؤسسات القضاء والمظالم والحسبة والأمن والتعليم والصحة والأصناف والحرف. مع ملاحظة وجود تنظيمات أخرى خارج إطار الدولة والسلطة تظهر وتختفي مع الظروف كالعراة والعيارين أيام حصار بغداد آخر أيام الأمين (١٩٣- ١٩٨هـ/ ٨٠٩-٨١٣م)، وكالمتطوعة للغزو وكالأخية وما يماثلها من التنظيمات الصوفية بعد العصر العباسي الأول.

وإذا كانت الخلافة العباسية قد بدأت كما وصف ابن خلدون ناقصة الأرض، ناقصة التبعية والولاء من بعض جماعات الأمة الإسلامية ودولها، تصارع بشراسة أوائل عهدها لتضمن ولاء ما تبقى لها، وهو الغالب من الجماعة وأرضها، إلى أن كان عهد المنصور الذي واجه النزاعات الداخلية أوائل حكمه ليكون عهده الطويل ما «تأصلت فيه الدولة وضبطت المملكة ورتبت القواعد» كما أشير إلى مقولة ابن الطقطقي سابقاً[١]، فإنه ولذات الأسباب لم تكن فترة العباسيين كلها فترة توسع، اللهم إلا ما كان بعد دخول الأتراك السلاجقة أراضيها مع نهاية عهد البويهيين، وانتصار ألب أرسلان على البيزنطيين في معركة «ملازكرد» في حدود آسيا الصغرى العباسية البيزنطية عام ٤٦٤هـ/ ١٠٧١م. وآنذاك كان قد وضح بصورة لاشك فيها التباين بين الخلافة

(١) إبن الطقطقي: أيام المنصور، الفخري.

والسلطة والدولة. غير أنه من المهم أن يشار إلى أن فترة العباسيين هي الفترة التي أخذت فيها «دار الإسلام» تتعدى بكثير «دار الخلافة» في المشرق وأواسط آسيا وشواطئ المحيط الهندي وعبر صحاري أفريقيا ووادي النيل وسواحل أفريقيا الشرقية.

ابن الطقطقي الذي وضع مؤلفه أواخر أيام الخلافة العباسية حيث كان ما كان من ضعف الخلافة والخلفاء يشير إلى هذه الفترة الزاهية من تاريخ العباسيين بل وتاريخ الإسلام والمسلمين بقوله «إنها كانت دولة كثيرة المحاسن، جمة المكارم ،أسواق العلوم فيها قائمة وبضائع الآداب فيها نافقة، وشعائر الدين فيها معظمة،والخيرات دارة، والدنيا عامرة، والحرمات مرعية والثغور محصنة. ومازالت كذلك حتى كانت أواخرها . . .». وحتى في تلك الفترة الزاهية لم يخف على ابن الطقطقي أن بدايات تميز «الدولة»، أي الإدارة التي تدير عليها الخلافة الملك، قد أخذت في البروز كالأداة الهامة في تصريف أمور السلطة، وإنها مع تجذرها مع الزمن تنافس الخلافة والسلطان بل قد بلغ بالفعل أن أصبح تخطيها صعباً أو أشبه بالمستحيل إلا إذا كانت النكبات. يقول: «دولة البرامكة» ويصفها بقوله: «أعلم أن هذه الدولة كانت غرة في جبين الدهر، وتاجاً على مفرق العصر، ضربت بمكارمها الأمثال، وشدت إليها الرحال، ونيطت بها الآمال»[1].

ويقول عن أخبار الوزارة أيام المأمون، والوزير هو بمثابة رئيس الوزراء أي رئيس الدولة في العصور العباسية، «أول

---

(١) إبن الطقطقي: الفخري ص٢٠٢.

وزرائه بنو سهل. وكانت دولتهم في جبين الدهر غرة، وفي مفرق العصر درة. وكانت مختصرة الدولة البرمكية. وهم صنائع البرامكة. فالوزير الأول منهم "الفضل بن سهل"». وقصة الرشيد مع البرامكة ونكبتهم التي أفزعت المجتمع البغدادي حتى حسبها الشاعر أبو العتاهية قيام الساعة[١] معروفة للجميع. وكذلك الحال لما أصاب بني سهل مع المأمون وأثر هذين الأمرين على سير الإدارة في الخلافة العباسية، وما أشار إليه من قلقلة في الحكم ونزاع حول السلطة. مع أن هذه الفترة وحتى عهد الخليفة المعتصم كان فيها الخليفة العباسي يجمع كل السلطات في يده؛ فله ومنه الشرعية، وهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش. والمعتصم لم يكن فقط يخطط للحروب ويديرها بل يقودها ويشارك فيها، وهو فارس الخلفاء العباسيين وخير مثال لعبقريتهم العسكرية، تلك العبقرية التي تضعه في مصاف كبار القادة العسكريين في تاريخ الإسلام منذ عهد الفتوحات. ولم تتجلَّ قدرة الخلافة العباسية العسكرية وانتصاراتها في الداخل والخارج مثلما ظهرت أيام المعتصم فاتح «عمورية» وهازم «الزط» و«بابك» و«الإفشين»[٢].

لقد ارتبط تاريخ العباسيين وعلو مكانتهم وقوة خلافتهم وخلفائهم بتاريخ عاصمتهم الزوراء بغداد. وإذا كان تغيير

(١) عبدالله الطيب: قيام الساعة.

(٢) Isma'il, O.S.A. "Major Events of the Reign", Prelude to the General..

العواصم في الماضي يشير إلى تغيير في الخلافة ومراكز الثقل والقوة فيها إذ خرجت العاصمة من المدينة مع الخليفة الراشدي علي (ر)[1] إلى الكوفة عندما حجب والي الشام معاوية (ر) البيعة عنه بحجة مقتل الخليفة الراشدي عثمان (ر) والقصاص له. وبدأت الفتنة الكبرى وكان علي (ر) قد غادر إلى الكوفة طلباً للقوة ومواجهة الفتنة من موقع أنسب من المدينة والحجاز، فإن انتقال العاصمة إلى دمشق كان انتقالاً إلى الشام وعاصمتها، التي حقق فيها معاوية (ر) الانتصار في الفتنة الكبرى وحقق انتقال الخلافة إليه وإلى أسرته من بعده. أما تمصير بغداد فقد كان ضربة المعلم التي بنى فيها المنصور عاصمته لتعصمه من المخاطر، وتضعه في مكان آمن حصين يقربه من المشرق موطن ثورة العباسيين ووطن أنصارهم، والمفتاح للمشرق ـ العالم الجديد، حيث الأعداد والقوى البشرية والثروات في خراسان وما بعد خراسان. وفيما كانت العلاقة بين الخليفة والعاصمة لا تشوبها الشوائب، كان الخليفة العباسي في أوج قوته وتمكنه من سلطته ودولته. لكن عندما بدا منذ أواخر أيام الرشيد ونكبة البرامكة أن الأمور قد أخذت في التبدل وجدنا الرشيد يسعى للخروج من عاصمته. ثم وجدنا «مرو» بخراسان تقاسم بغداد مكانتها كعاصمة للخلافة العباسية أيام الحرب بين الأمين والمأمون، حيث عجزت العاصمة بغداد من حماية الخليفة

(١) Ismail, O.S.A. The Founding of a new Capital, op. cite; BSOAS, XXXI, 1968.

الأمين حتى كان مقتله عام ١٩٨هـ/ ٨١٣م رغم دفاع» «العراة» و«العيارين» عن العاصمة. وكم هو لافت للنظر أن يكون لسان حال أهل بغداد آنذاك، ومدينتهم محاصرة وأبناء الرشيد يتقاتلان على الخلافة والسلطة والدولة ومعيشتهم في ضيق وشدة، ما قاله أحدهم:

إذا ما العيش ساعدنا فلسنا
نبالي بعد من كان الإماما[1]

فترة الحرب الأهلية بين الأمين والمأمون التي استغرقت جل عهد الأمين (١٩٣-١٩٨هـ/ ٨٠٩-٨١٣م) حتى كانت نهايته، عام كشفت الكثير عن سير الأمور في الخلافة العباسية. كانت سياسة الرشيد في ولاية العهد من أخطر السياسات على وحدة البلاد والخلافة. فهو لم يجعل الولاية في أبنائه الثلاثة الأمين ثم المأمون فالقاسم، والمأمون الأكبر بقليل عن الأمين، تاركاً أمر القاسم الذي ولي المغرب فيما بعد للمأمون، وإنما ولّى المأمون المشرق وأتبعه أهم رجال الإدارة والجيش بقيادته بحجة أن خراسان هي مكان الثورات. وعندما أشارت إليه زوجه زبيدة أم الأمين قائلة أنه ولّى الأمين خلافة بلا جيش والمأمون جيشاً بلا خلافة، مشيرة إلى أن من معه الجيش تكون له الخلافة مستقبلاً. . كان رده أنه لايخشى على الأمين من المأمون، وإنما

(١) الطبري: ص ٨٩٠.

يخشى على المأمون من الأمين! وقد لخص أحد الشعراء تلك السياسة قائلاً:

رأى الــمــلــك الــمــهــذب شــر رأي
بــقــســمــتــه الــخــلافــة والــبــلادا[1]

وصدق حدس الشاعر إذ انقسمت الخلافة العباسية جغرافياً وسياسياً وإدارياً إلى قسمين متصارعين. بل إن المأمون لقب خليفة قبل أن يقتل الأمين. فكأنما انقسمت الخلافة العباسية خلافتين والإدارة، أي الدولة العباسية، إلى دولتين والسلطة سلطتين. وفيما كان المأمون مسيطراً على دولته ممارساً لسلطته بفضل ولاء أبناء سهل وطاهر بن الحسين وهرثمة بن أعين وغيرهم من القواد له، كان الأمين خليفة في قفص محاصراً في عاصمته مهزوماً جيشه متفككة هاربة إدارته إلى أن قتل.

لم ينته الانقسام بعد مقتل الأمين إذ تأخر المأمون في «مرو»، وأعلن سياسته في ولاية العهد لعلي بن موسى الرضا فنقل بذلك ولاية العهد من أخيه القاسم العباسي إلى علوي شيعي، وأمر بلبس الخضرة رمز الشيعة بدلاً من السواد رمز العباسيين. وكان رد بغداد أن أعلنت عمه إبراهيم بن المهدي (المعروف بإبراهيم المغني) خليفة وأسمته الخليفة السني مشيرة بذلك إلى رفض انتقال الخلافة من آل العباس إلى آل علي ومن

---

(١) الطبري: ص. ٨٦٥.

السنة إلى الشيعة. كيف وبغداد هي عاصمة العباسيين ومركز السنة التي كان يتبع لها أغلبية العالم العباسي بلا شك وإن لم يكن بلا منازع، فنزاع آل علي سنة وشيعة حول الخلافة لم يقف. وهكذا استمر الإنقسام وظل إبراهيم بن المهدي خليفة في بغداد (٢٠١-٢٠٣ هـ/٨١٧-٨١٩م) إلى أن دخل المأمون بغداد بعد أن تخلص من أثقال سياسته في مرو بموت أهم رموزها في ظروف لاتبعد أصابع الاتهام عنه. مات الإمام علي بن موسى ومات الفضل بن سهل وزير المأمون في ظروف غامضة، وشُلَّ الحسن بن سهل خوفاً مما أصاب أخاه. أما طاهر بن الحسين فلم يبق كثيراً في العراق بعد أن عاد إليها المأمون حيث تحايل على المأمون ليوليه خراسان. ولم يكن خافياً على المأمون خطورة ذلك فدبر له من يقضي عليه، إذا ما بدا منه ما يشير إلى محاولته الاستبداد بالسلطة بخراسان. وقد كان أن فعل ولقي حتفه صبيحة يومه![١].

وهكذا، تعدد الخلفاء متعاصرين وتعددت العواصم متعاصرة مع العباسيين. وانقسمت الخلافة والدولة والسلطة. والعامة لم يكن يعنيها من ذلك الصراع إلآعندما بدا من انتقال الخلافة للعلويين. وحتى في هذا لم يكن هناك عمل إيجابي شامل بل ترك الأمر للصراعات بين دوائر النفوذ في البيت العباسي ورجال دولتهم وقيادات عسكرهم إلى أن استتبت الأمور للمأمون. ولم

---

(١) الطبري: راجع فهرست الأسماء.

يكن آنذاك من يلقب نفسه خليفة بين المسلمين غير العباسيين. الأمويون بالأندلس لم يفعلوا ذلك إلاّ بعد أن قامت دولة الفاطميين بأفريقية، فكانت بذلك بين المسلمين خلافة للشيعة وخلافة للسنة. لم تخرج خلافة أهل السنة من بني العباس حتى ذلك العهد، غير أن السابقة في التعدد قد ثبتت. ومع ذلك فإنه لمن المهم أن يلاحظ أنه لا خلافة الفاطميين من بعد ولا خلافة الأيوبيين عمرت ما عمرته خلافة العباسيين حتى بعد ظهورهما المتأخر. استطاعت الخلافة العباسية أن تقضي على خلافة الفاطميين في مصر على يد الأيوبيين عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م. أما نهاية خلافة الأمويين التي بدأت بخلافة عبد الرحمن (الثالث) الناصر (٣٠٠-٣٥٠هـ/ ٩١٢- ٩٦١م) فكانت في عام ٤٢٢هـ/ ١٠٣١م. ونهاية خلافة العباسيين في القاهرة كانت عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م كما أشير من قبل.

الفصل الرابع

من بغداد إلى سامراء

يقول المسعودي في كتابه «التنبيه والإشراف» في عام ٢٢١هـ التي ابتدأ فيها المعتصم بناء سامراء[١]:

«وسر من رأى آخر المدن العظيمة التي أحدثت بعد الإسلام وهي سبعة: البصرة والكوفة والفسطاط والرملة وواسط وبغداد وسر من رأى». المسعودي إنما يؤرخ لما كان حتى أيامه.

الذي لاشك فيه أن ما أصاب الخلافة العباسية منذ نشأتها من نهاية لوحدة لدار الإسلام الجغراسياسية، ثم ما تلاحق من استبداد الأغالبة بالسلطة في أفريقيا منذ أيام الرشيد عام ٢٠٣هـ/ ٨٢١م، وما تلاحق بعد ذلك من ظهور أسر حاكمة باسم العباسيين في المشرق ومصر قد غيّر تغيراً كبيراً في العلاقة بين الخلفاء والولاة المستبدين بالسلطة في الأقاليم وأجهزة الدولة، التي ما كان لها إلا أن تأتمر بأمر من بيده السلطة الفعلية في

(١) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ٣٥٧.

الأقاليم. مع هذا فمهم أيضاً أن يلاحظ أنها أي «الدولة» كما وضح من قبل كانت تمثل عنصر الاستمرارية والثبات والصلة الحميمة بالمجتمع، في حين كانت «الخلافة» تتعرض للقلقلة من الصراعات و«السلطة» تتعرض للتغيير والتبديل. وإذا كان النسب العباسي في أبناء المنصور وحفدته وأبناء حفيده المعتصم بالله وحفدته من بعده يمثل الشرعية لتسنم الخلافة مع الصراعات المتكررة بينهم، فإن القوة العسكرية كانت تمثل شرعية السلطة للخلفاء والولاة على حد سواء. فمن يأتمر له العسكر تكون له السلطة. وإذا كانت سياسة المأمون في ولاية العهد وفتح باب الخلافة أمام أبناء علي (ر) وانحيازه للشيعة قد خلقت شرخاً بينه وبين العباسيين وقاعدتهم من أهل السنة لم ينج من عواقبه إلاّ بعد أن ترك تلك السياسة وعاد لبغداد وللعباسيين وللسنة، فإن سياسته في «المحنة» مع انحيازه إلى المعتزلة قد أحدثت شرخاً جديداً بينه وبين علماء السنة والعامة هز أركان الخلافة العباسية هزاً. وابتدع بدعة سيئة بمحاولته إقحام السلطة في معتقدات المسلمين، وفي أمر هو أهم ركائز الدين وهو القرآن الكريم[١]. وتباعدت بذلك الشقة بين الخليفة والأمة مما كان له الأثر البالغ في مكانة الخلافة بين المسلمين، ذلك أن الذي يؤثر في حياتهم اليومية هو «السلطة» و«الدولة».

---

(١) الطبري: حوادث عام ٢١٧هـ.

وجاء عهد الخليفة الثامن من بني العباس المعتصم بالله بن هارون الرشيد (١١٨ -٢٢٧هـ/ ٨٣٣ - ٨٤٢م) في ظروف صعبة، إذ كان عهد سابقه أخيه المأمون (١٩٨- ٢١٨هـ/ ٨١٣ - ٨٣٣م) عهد صراع بين جميع دوائر الحكم العباسي، وبينهم وبين العلماء والعامة. كما كان عهد ثورات عارمة في طبرستان والجبال.. فثورة بابك الخرمي ظلت مشتعلة لما يقارب العقدين من الزمان. وقريباً من بغداد كانت ثورة الزط تهدد سلامة العاصمة وأمنها الغذائي وتجاراتها الواردة والصادرة. ولم تكن بيزنطة غافلة عما يحدث في ديار عدوها التقليدي الخلافة العباسية، فبدأت تحركات في الحدود الشامية اضطرت المأمون لمواجهتها ومعه أخوه المعتصم وابنه العباس وجيشه بقياداته كلها تقريباً. ومات المأمون في البدنون إثر علة مفاجئة لم تمهله كثيراً وبويع للمعتصم خليفة من بعده بناء على توصية منه. ولم تكن خلافة المعتصم لتبدأ بلا معارضة ونذر صراع حول من يتولّى الخلافة، غير أن مكانة المعتصم بين الجند وبين الكتاب مكنته من الخلافة ليبدأ أعوامه الثمانية فيها في صراع مستمر في الداخل والخارج، وليجد نفسه مضطراً إلى نقل العاصمة من بغداد إلى سامراء[١].

وإذا كان انتقال العاصمة من بغداد إلى مرو أوائل أيام المأمون لظروف الحرب الأهلية بينه وبين أخيه الأمين، والمأمون لم يبق كثيراً في مرو حتى عاد لبغداد؛ فمن العراق وبغداد تكون

---

(١) Isma'il, O.S.A. "Major Events of the Reign" op. cite..

السيطرة على دار الخلافة العباسية الممتدة غرباً إلى «أفريقية» وشرقاً إلى ما وراء خراسان، فإن انتقال المعتصم لعاصمة جديدة أسسها في العراق ليست بعيدة كل البعد من بغداد، إنما يشير إلى تحول كبير في ثلاثية الحكم في العهد العباسي. لقد أكدت الحرب بين الأمين والمأمون أن «شرعية» الجند لا «شرعية» ولاية العهد هي التي تحسم أمر الخليفة والخلافة تماماً كما كان الأمر مع «الفتنة الكبرى»، وكما كان الأمر بعد في «الثورة العباسية» وكما كان قبيل عهد المعتصم، فانتصارات المأمون العسكرية وقتله أخيه الأمين الخليفة الشرعي ضمنت له الخلافة. وكل الدلائل تؤكد أنه لولا قدرات المعتصم العسكرية ومكانته من الجند، والجند الجدد على وجه الخصوص، لما عهد له أخوه المأمون بالخلافة بل ولما ضمن انتقال الخلافة إليه بعد أن عهد إليه بها[١].

عرف المعتصم بعد وفاته بالمثمن، ومع أن الشاعر دعبل الخزاعي لم يكن يحسَبْ أن يأتي خليفة عباسي بعد المأمون حسبما كان يدور من روايات عند بعض الشيعة.. ودعبل الخزاعي كان علوي الهوى. جاء المعتصم فهجاه دعبل:[٢]

ملوك بني العباس في الكتب سبعة

ولم تأتنا في ثامن منهم الكُتُبُ

(١) Isma'il, O.S.A. Early Life.. Prelude to the General.

(٢) دعبل: ديوان دعبل الخزاعي.

كذلك أهل الكهف في الكهف سبعة
غداة ثووا فيها وثامنهم كلب

وإني لأزهي كلبهم منك رغبة
لأنك ذو ذنب وليس له ذنب

لقد ضاع أمر الناس حتى يسوسهم
وصيف واشناس وقد عظم الخطب

وإني لأرجو أن ترى من مغيبها
مطالع شمس قد يغص بها الشِرب

أما الأخبار التي يوردها الطبري ومن بعده المسعودي في شأن تسمية المعتصم المثمن بعد وفاته، فهي ما ورد في عام ٢٢٧هـ:

«وقال بعضهم ولد سنة ١٨٠ هـ في الشهر الثامن، وهو ثامن الخلفاء، والثامن من ولد العباس، وعمره كان ثمانية وأربعين سنة، ومات عن ثمانية بنين وثماني بنات، وملك ثماني سنين وثمانية أشهر...».

وفي «التنبيه والإشراف» يضيف المسعودي[1]:

«وكانت له ثمانية فتوح عظام منه أسره بابك والمازيار، وقهره المحمرة من الخرمية، أسره البوارج وهي مراكب الهند.

(١) المسعودي: التنبيه والإشراف.

ثم إجلاؤه الزط من البطائح، ثم هزيمة الأفشين لتوفيل ملك الروم، ثم فتحه عمورية وأسره ياطس بطريقها وهي أعظم مدنهم بعد القسطنطينية . . ».

الصراعات بين أطراف ثلاثية الحكم في العهد العباسي «الخلافة والسلطة والدولة» بدأت منذ فجر الثورة العباسية. وحتى عهد المعتصم كان الخلفاء العباسيون بمكانتهم من الجيش وقياداته قادرين على إخضاع «الدولة» بفضل ما عندهم من «السلطة» للخلافة والخلفاء. بيد أنه كانت الخلافة قد بدأت بعد عهد المهدي (١٥٩ - ١٦٩هـ / ٧٧٥ - ٧٨٥م) تعجز بصورة واضحة عن الحفاظ على تلك السيطرة على السلطة والدولة، حيث كان الوزراء البرامكة وبنوسهل يحتلون أماكن هامة ومرموقة لا في الإدارة والدواوين والمجتمع فحسب بل وبين قيادات الجيش، والجيش هو السند الأساسي لإضفاء شرعية الخلافة. كانت أسرهم والموالون لهم يتحكمون في أمور الدولة في العراق والأقاليم. وأتت نكبة البرامكة في عهد الرشيد ونكبة بني سهل في عهد المأمون تؤكدان ذلك الصراع القديم المتجدد، ولتبدأ بعدهما فترة «الكتاب» وتنتقل «السلطة» بسرعة فائقة إلى الجند. ولأن المعتصم نفسه كان الخليفة وكان القائد الأعلى الفعلي للجيش العباسي في عهده لم يلتفت الكثيرون إلى أنه الأول في عسكرة «السلطة» في عهد الخلافة العباسية، بعد أن انتهى عهد الأجيال المؤسسة في الجيش وفي الإدارة مع الأمين والمأمون.

كان عهد المعتصم بالله القصير (١١٨ -٢٢٧هـ/ ٨٣٣ - ٨٤٢م) النتيجة الطبيعية لما حدث من تغيير كبير وخطر في قيادات «الدولة» العباسية وقيادات الجيش العباسي وجنده. عناصر جدد، وأغلبها من المشرق، وجدت سبيلها إلى الجيش العباسي أيام بقاء المأمون في خراسان[١]. وبنهاية عهد المأمون انتهى عهد الوزراء والكتاب الكبار وأصبحت الإدارة العباسية تسير في قاعدتها بفضل الممارسة والاستمرارية الديوانية التي بدأت جذورها من أيام الأمويين. أما «السلطة» بما فيها تنصيب الخلفاء وخلعهم أوقتلهم أو سَمْلُ أعينهم فأصبحت في يد العسكر منذ بداية عهد الواثق ابن المعتصم وخليفته (٢٢٧ - ٢٣٢هـ/ ٨٤٢ - ٨٤٧م). لا شك أن المعتصم قد جاء في وقته ليتمكن بقدراته العسكرية وسيطرته على الجند من أن يعيد للخلافة العباسية هيبتها في السلطة والقضاء على الثورات الداخلية الكثيرة، بل وليغزو بيزنطة ويفتح عمورية في تلك الملحمة التي خلدها أبو تمام في رائعته البائية المشهورة:

السيف أصدق إنباء من الكتب
في حدّه الحد بين الجد واللعب

بيض الصفائح لا سود الصحائف في
متونهن جلاء الشك والريب

---

(١) Mu'tasim and The Turks, op. cite; BSOAS,XXIX, 1966.
الجاحظ، رسالة في مناقب الترك.

والتي أسهب في وصفها الطبري في تاريخه في تطابق تام لما جاء به أبوتمام المعاصر للحدث في القصيدة[1]. ولعل فتح عمورية كان بحق المبشر لفتح ملازكرد عام ٤٦٤هـ/ ١٠٧١م ثم القسطنطينية من بعد عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م.

انتقال المعتصم بالعاصمة إلى سامراء «العسكر» كانت تؤكد فيما تؤكد تلك الهوة السحيقة التي أخذت تباعد بين الخلفاء العباسيين وعاصمة العباسيين بغداد. مال المأمون إلى الشيعة واتخذ شعارهم فأغضب العباسيين وأغضب السنة. ثم مال إلى المعتزلة وبدأ «المحنة» فأغضب العلماء والعامة على السواء. وفتح الأبواب للجند الجدد من المشرق، وعمل على تصفية من تبقى من القيادات القديمة في الإدارة والجيش فأغضب أهل بغداد وجند بغداد. وجاء المعتصم على كل هذا وهو الغريب في تنشئته وتربيته عن روح العلم والعلماء والأدب والأدباء ومجتمع الثقافة والفكر والشعر. كان نسبه عباسياً وحسبه عسكرياً وبالوصية له من المأمون صار خليفة. لكن سياساته كانت استمراراً لسياسات المأمون، وعسكره المشارقة وهم خليط من الترك والصغد والفرغانيين وغيرهم من بدو العجم كانوا غرباء على بغداد وثقافاتها بل ولغتها، فأفزعوا بسلوكهم أهلها مما جعلهم راغبين في مغادرة الخليفة لها لينعموا بالأمن والأمان،

---

(١) أبو تمام، **الديوان**؛ الطبري: حوادث عام ٢٢٣هـ.

فما كان الخليفة بمستطيع أن يبقى فيها بلا جنده وهم حماة شخصه وخلافته. وهكذا كان الانتقال إلى سامراء لتصبح العاصمة العسكر (أي المعسكر) وتكمل بذلك «عزلة» الخلافة العباسية لسياساتها الدينية وبعدها الجغرافي من العاصمة الحقيقية للعالم العباسي، ولانحصارها بين الجند الذين سرعان ما أخذوا يُنصَّبون حكاماً للأقاليم[1].. ومن بعد يتسلطون على كتاب الدواوين الذين لم تقف مصادراتهم ونكباتهم منذ أيام السفاح والمنصور.

انتهت فترة خلافة بغداد الأولى الممتدة من بداية عهد الخليفة العباسي الأول السفاح عام ١٣٢هـ/ ٧٥٠م إلى بداية عهد الخليفة العباسي الثامن المعتصم بالله عام ٢١٨هـ/ ٨٣٣م بانتقال العاصمة إلى سامراء. طول الفترة ٨٦ عاماً. خلفاؤها سبعة إذا ما حذفنا منهم إبراهيم بن المهدي (المغني) الذي نافس المأمون مدة عامين، أي لم يكن خليفة وحده ولم تكن له سلطة أو مكانة خارج بغداد. والمعتصم لم يبق ببغداد طويلاً بعد توليه الخلافة، فشيَّد سامراء وانتقل إليها عام ٢٢١هـ / ٥- ٨٣٤م. الخلفاء السبعة هم: السفاح وأخوه المنصور ثم ابنه المهدي ثم أبناء المهدي الهادي فهارون الرشيد ثم أبناء الرشيد الأمين فالمأمون، فالمعتصم بالله (ولا يعد من خلفاء بغداد). متوسط عهد الخليفة في هذه الفترة والمستعمرات بمقياس ؟ ١٢ عاماً.

(١) الطبري: حوادث عام ٢٢٥هـ.

بالتدقيق في كل عهد تجد أن ثلاثة من الخلفاء هم المنصور والرشيد والمأمون حكموا لفترة طولها: ٢٣ عاماً + ٢٣ عاماً + ٢٠ عاماً أي ٦٦ عاماً. والأربعة الباقون حكم المهدي لمدة ١٠ أعوام، بينما حكم الهادي لمدة عام واحد والسفاح والأمين ٥ أعوام لكل واحد منهم. وفيما كانت الفترات الطوال فترات التغييرات الجوهرية الكبرى في تاريخ الخلافة والسلطة والدولة والمجتمع العباسي بأسره، كانت القصار منها إما فترات انتقال (السفاح) أو استمرار (الهادي) أو اضطراب (الأمين). ومع ذلك كما لوحظ أن عدد الخلفاء مع طول الفترة ومتوسط العهد كان معقولاً ومناسباً. وهذه هي فترة وحدة ثلاثية الحكم تحت الخليفة وفترة الخلفاء العباسيين الأقوياء.

بمقارنة فترة بغداد الأولى مع فترة خلافة سامراء (العسكر) الوحيدة نجد أن فترة سامراء امتدت منذ بداية تأسيس المعتصم لسامراء وانتقاله إليها عام ٢٢١/ ٨٣٥م حتى عهد المعتمد بالله (٢٥٦ - ٢٧٩هـ/ ٨٧٠-٨٩٢م) أي بمجموع ٣٥ عاماً. خلفاؤها سبعة بمن فيهم أولهم المعتصم وآخرهم المهتدي. متوسط الفترة لكل خليفة خمسة أعوام. لكن بالتدقيق نجد أن المتوكل امتدت فترته مدة ١٥ عاماً، والمعتصم حكم فترة ٨ أعوام، خمسة فيها بسامراء. وبذا استغرق حكم هذين الخليفتين ٢٣ عاماً. ومن الأربعة الباقين حكم اثنان، المنتصر والمهتدي، مدة أقل من عام واحد لكل منهما. وحكم الواثق مدة ٥ أعوام والمستعين ٤ أعوام والمقتدر ٣ أعوام.

شهدت فترة سامراء الخطيرَ والمثيرَ من الصراعات حول الخلافة والسلطة في الدولة العباسية بين أبناء المعتصم وحفدته، وهم بيت الخلافة، وبين قيادات الجند ودوائر البلاط والحريم العباسي، وبين الخلفاء والقواد والكتاب، وبين سامراء وبغداد، وبين الخلفاء العباسيين وعلماء السنة، وهم قادة الرأي العام، حتى أيام المتوكل، ثم بينهم وبين الشيعة والعلويين منذ أيام المتوكل. وكل ذلك أدى إلى إضعاف الخلافة وسقوط هيبتها إن لم يكن إفراغها من محتواها، كما أدى إلى إضعاف السلطة المركزية، سلطة الخليفة والعاصمة سامراء، وفتح الباب على مصراعيه للطامعين في السلطة من قادة الجيش العباسي والولاة أو المغامرين من غيرهم.

كان من سوء حال الخلافة والخلفاء أن تآمر المنتصر على أبيه الخليفة المتوكل مع بعض قادة الجيش حتى قتلوه. ومات المنتصر في العام الذي بويع له فيه لتعم الصراعات الدامية بين أعمامه وأخوته في أمر الخلافة من بعده، صراعات يدخل فيها القواد وتواجه فيها سامراء بغداد. يخلف المستعين المنتصر ثم يبايع للمعتز ويحاصر المستعين ويقتل. ثم يخلع المعتز ويبايع للمهتدي ثم يخلع ويقتل ويبايع للمعتمد.

كل ذلك حدث في الفترة ٢٤٧- ٢٥٦هـ/ ٨٦١- ٨٧٠م، أي أنه في تسعة أعوام عمت الفوضى واشتد الصراع. ومع ذلك بقي الأمر في قلب العالم العباسي وأقاليمه الشرقية والغربية حتى أفريقية تحت اسم الخلافة العباسية وفي دوائر شرعية خلفائها

وإن لم يكن تحت سلطتهم تماماً. وفي كل هذا لم يكن انشغال العامة في العراق أو في غيرها من الأقاليم بأمر الخلافة والخلفاء كما كان الأمر بداية «الفتنة الكبرى» أو أيام «الثورة العباسية»، أو حتى أيام الصراع بين الأمين والمأمون. وكان الصراع بين أهل بيت الخلافة ورجالاتهم، وفي أعلى دوائرالسلطة والدولة، محصوراً في العاصمة سامراء، وهي العاصمة العسكر التي لا مكانة للعامة فيها أو العلماء أو غيرهم ممن يشكلون رأياً عاماً يعتد به أو يلتفت إليه. كان ذلك في بغداد. . ولعلها كانت أهم مدن العالم ذلك الوقت، وهي بلا شك أهم مدن العالم الإسلامي آنذاك.

وبغداد لم يكن يعنيها ذلك الصراع حول الخلافة والسلطة اللهم إلا ما تعلق بأمر السنة «المذهب» و«الخلافة»، أو ما تعلق بأمور أمنها وسلامتها كما كانت الحال في ثورة أحمد بن نصربن شبث الخزاعي، أو أيام ثورة «الزنج» وتهديد الصفاريين معهم لبغداد. ذلك الحدث الذي أطار النوم من مقلة الشاعر ابن الرومي، حيث قال:

ذادَ عن مقلتي لذيذ المنام

شغلها عنه بالدموع السجام

أيّ نوم من بعد ما حل بالبصرة

ما حلّ من هنات عظام

أي نـوم مـن بَـعـد مـا انـتـهـك الـزنـج
جــهـــاراً شـــعـــائـــر الإســـلام

إن هـــــذا مـــــن الأمــــور لأمــــر
كـــاد ألا يـــقـــوم فـــي الأوهـــام

ويقصِّر الدارس لتاريخ هذه الفترة إذا ما كرس جهده فقط على ما كان يدور في سامراء وبغداد أو العراق كله، أو ما كان يدور بين المتنافسين من الخلفاء والقواد والولاة، ذلك أن فهم هذا كله أو بعضه لايكمل إلاّ بالنظرة الشاملة التي شكلت الإطار الذي حدثت فيه كل تلك الأحداث، لاسيما وأن فترة هذا الضعف السياسي والإداري والمالي في الخلافة العباسية هي ذات فترة الازدهار الحضاري والاقتصادي والعمراني، التي كان فيها العالم الإسلامي كله مصدر الإشعاع والريادة، ووسط العالم الوسيط وهو ينتقل إلى العصر الحديث الذي يحدده الأوروبيون بمنظورهم للتاريخ من القرن الخامس عشر ناسين أن أوروبا حتى بعد ذلك بقرون لم تلحق بما كان في العالم الإسلامي من تقدم في العمران والتحضر والازدهار. لم تكن بغداد وحدها آنذاك في صدارة العلوم والفنون والصناعات والتجارات. كانت مثلها إشبيلية، وقرطبة، وفاس، والقيروان، والفسطاط، ودمشق، وحلب، ومكة، والمدينة، وصنعاء، والكوفة، والبصرة، ومرو، وبخارى، وسمرقند، وغيرها، وغيرها. ولاشك أنه في هذا

بعض ما يفسر تراجع مكانة الخلافة والخلفاء وعدم انشغال العامة بأمورهم في عسكرهم سامراء.

يقول ابن خلدون واصفاً ما أصاب الخلافة العباسية من تصدع واضطراب أيام المعتز (٢٥٢- ٢٥٥هـ/ ٨٦٦- ٨٦٩م) تحت عنوان «الولايات بالنواحي أيام المعتز»[١]:

«كانت الفتنة قد ملأت نواحي الدولة من أطرافها وأوساطها، واستولى بنو سامان على ماوراء النهر، والصفّارعلى سجستان وكرمان، وملك فارس من عمال الخليفة، وانتزع خراسان من بني طاهر، وكلهم مع ذلك يقيمون دعوة الخليفة. وغلب الحسن بن زيد على طبرستان وجرجان منازعاً بالدعوة ومحارباً بالديلم لابن سامان والصفّار وعساكر الخليفة بأصبهان. واستولى صاحب الزنج على البصرة والأبُلّة الى واسط وكور دجلة منازعاً للدعوة ومشاققاً، وأضرم تلك النواحي فتنة... واضطرمت بلاد الموصل والجزيرة فتنة بخوارج الشراة، وبالقرب من بني شيبان وتغلب بالأكراد. واستولى ابن طولون على مصر والشام مقيماً لدعوة الخلافة العباسية. وابن الأغلب بأفريقية كذلك. وأما المغرب الأقصى والأندلس فاقتطعا عن المملكة العباسية منذ أزمان كما قلنا. ولم يكن للمعتمد مدة خلافته كلها حكم ولا أمر ولا نهي، وإنما كان مغلباً لأخيه الموفق وتحت استبداده.

(١) إبن خلدون: ج٣، ص ٤٢٣.

ولم يكن لهما جميعاً كبير ولاية في النواحي باستيلاء من استولى عليها ممن ذكرناه إلاّ بعض الأجناس. . .».

إن الناظر في إقطاع الامارات الذي بدأ مع الرشيد عند اقطاعه افريقية لبني الأغلب يجد أن ما اضطره إلى ذلك لم يكن فقط بعد الولاية من العراق وانشغال الخليفة بالثورات المشتعلة في كل أرجاء خلافته مما أعجزه عن مساعدة بني الأغلب في مواجهة مشاكل الأقاليم المتعددة، وإنما وأيضاً حاجته للمال الذي كان يذهب من مصر لأفريقية؛ ففي اتفاقات اقطاع الولاية ما يعفيه من دفع مال لبني الأغلب ويضمن له قدراً محدداً من المال يدفعه بنو الأغلب لبغداد. . وهكذا الحال مع الطاهريين في خراسان والطولونيين والاخشيديين في مصر من بعد، فكل هؤلاء كان إقطاع إمارة مقابل مال يدفعونه وولاء يقدمونه.

الفصل الخامس

من سامراء إلى بغداد

(خلافة بغداد الثانية)

ولا مزيد على ما وصف به ابن خلدون حالة الخلافة والخليفة العباسي أيام المعتمد بالله (٢٥٦/ ٢٧٩هـ٨٧٠/ ٨٩٢م). لقد انقسمت دار الخلافة العباسية إلى ولايات إقليمية في الشرق والغرب، كانت السلطة فيها لولاتها يمارسونها باسم الخليفة العباسي، في حين أن ولاءهم للخلافة الذي تقوم عليه شرعيتهم ويؤمن لهم طاعة رعاياهم كان أصدق وأهم من ولائهم للخليفة، حيث كان ذلك الولاء مقيداً برعايته لمصالحهم. وفي هذا الوضع كان نفوذ سلطان الخليفة العباسي لا يتعدى في واقع الأمر إقليم العراق، وحتى في هذا كان أمر سلطانه ونفوذه في قصره وعاصمته رهناً بولاء من حوله من القادة والجند له. وفي عهد الخليفة المعتمد بالله الطويل لم تكن السلطة له بقدر ما كانت لولي عهده وأخيه الموفق، الذي كان لخبرته وقدراته الإدارية والعسكرية الأثر الكبير في سيطرته على الجند وتمكنه

من الانتصار على الزنج والصفاريين والتغلب على مؤامرات أحمد بن طولون والي مصر القوي.

وشهد عهد المعتمد نهاية فترة سامراء وبداية عصر بغداد الثاني والأخير في تاريخ الخلافة العباسية، وهي فترة «إمرة الأمراء» الذين لم يسلبوا الخليفة العباسي سلطانه فحسب بل شاركوه الذكر في «الخطبة» و«السكة» و«الطراز». وإذا كان الخليفة المعتصم أول خلفاء سامراء هو أول من فتح باب السلطة والإدارة الإقليمية للعسكر عندما بدأ يستخلف «أشناس» عنه عند خروجه من عاصمته، فإنه كما يقول الطبري حوادث عام٢٢٥هـ:

«وفيها أجلس المعتصم أشناس على كرسي وتوَّجَه ووشَّحه في ربيع الأول . . .»(١)

إذا كان الأمر بدأ هكذا في أول عهد سامراء في حين كان الخليفة المعتصم ـ بسيطرته التامة على ولاته وجنده - يمتلك كل السلطات في الخلافة والدولة، فإن أمور الخلافة العباسية في هذه الفترة أصبحت فيها «السلطة» و«الدولة» مجزأتين بين الولاة في الأقاليم. وإمرة الأمراء في بغداد. ولم يعد للخلافة إلاّ رمزيتها لوحدة دار الخلافة العباسية والاعتراف بها لإسباغ الشرعية على حكم الولاة في الأقاليم. والإعتراف بالخليفة كان

(١) Isma'il, O.S.A. "Major Events of the Reign",.. op. cite..

لكسب الشرعية وإلزام الرعية بالطاعة كما أشير من قبل. وإذا كانت الحال عند تدهور الأمور في الأندلس أن قال أحدهم:

مما يزهدني في أرض أندلس
ألقاب معتمد فيها ومعتضد

ألقاب مملكة في غير موضعها
كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد

فقد قيل عن الخليفة العباسي إنه أسير قائديه وصيف وبغا:

خليفة في قفص
بين وصيف وبغا

يقول ما قالا له
كما تقول الببَّغا

أما عن أمير الأمراء بجكم وقد كانت له الخطبة والسكة، فقد قيل إنه ضرب على السكة:

إنما العز فاعلم

للأمير المعظم

سيد الناس بجكم!

وفترة خلافة بغداد التي امتدت حتى سقوطها، أي سقوط العاصمة بغداد للمغول عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، لا سقوط الخلافة العباسية كما يحسب البعض، كان اللافت للنظر فيها عدة أمور

في غاية الأهمية في تاريخ الخلافة الإسلامية بعامة والخلافة العباسية السنية بخاصة. لعل أول تلك الأمور بقاء الخلافة العباسية في الجزء الأسيوي من دارها في حين أخذ الفاطميون أفريقية ومصر. ودخل البويهيون الشيعة بغداد قسراً عام ٣٣٤هـ/ ٩٤٦م، ومع ذلك لم ينحازوا للفاطميين بل اعترفوا بالخليفة العباسي السني واعترف بهم وصاهروه وصاهرهم، وتلقبوا بألقاب تؤكد انتقال السلطة والأمر لهم. فالخلافة للخليفة ولكن الدولة التي تقوم عليها السلطة لهم فهم «عضدها» و«ركنها» و«يمينها» و«معزها» إلى سائر تلك الألقاب التي لاشك كانت لها دلالاتها في أمور ثلاثية السلطة في الخلافة العباسية. ومن تلك الأمور انحصار الصراعات حول السلطة والدولة على دوائر الحكم في الخلافة العباسية بصورة عامة، بينما ظلت العامة بما فيها العلماء وسراة المجتمع وعصب الاقتصاد والمال في منأى عن تلك الصراعات التي كانت وكأنها مسرحيات، العبث فيها أكثر من الجد. ومن تلك الأمور أن تلك الفترة هي من أعظم إن لم تكن أعظم فترات الازدهار الحضاري والتطور العلمي والصناعي والاقتصادي في تاريخ الخلافة. إن نظرة عاجلة لما جاء في بعض كتب تلك الفترة ككتاب «مفاتيح العلوم» للخوارزمي أو «الفهرست» لابن النديم أو «وفيات الأعيان» لابن خلكان وغيرها من الكتب.. لتؤكد بما لا يدع مجالاً للشك في أن مصير تلك الأمور لم يكن مرتهناً بالسلطة أو الدولة بقدر ارتهانه بديناميكية الطبقة الوسطى والمجتمعات المدنية التي كانت أهم سمات تلك العصور، دون تقليل من شأن ما لعبه البلاط

والخلفاء والولاة والأمراء من دور في رعاية العلم والعلماء، وارتباط أسماء العديد من العلماء والشعراء والأدباء بأسماء بعض الولاة والخلفاء، والاهتمام الذي لقيه هؤلاء من دوائر السلطان والنفوذ. كانت دوائر المجتمع العباسي، الخلافة والسلطة والدولة والمجتمع كل يدور في فلكه وكانت «الشريعة» هي الملجأ والعاصم والمحور الذي يدور حوله الجميع. ولا يعني ذلك احترام قوانين الشريعة من الكل أو خلو الفترة من الجور والتعدي والظلم، كما تشهد بذلك الثورات ووقائع الخروج على السلطة وعلى القانون في سائر بلاد الخلافة العباسية، وفي كل الفترات تقريباً. والمصادر المتعددة المتنوعة المتصلة بهذه الحقب مليئة بأخبار الفتن والخروج والعصيان. ومع ذلك فإن هناك ما يؤكد أن ذلك لم يكن المعتاد. والدراسات عن الطبقة الوسطى ودورها في الازدهار العلمي والثقافي والاقتصادي تؤكد أن هذه الطبقة قد استطاعت أن تحافظ على نموها واستقرارها رغم الاضطرابات السياسية والحروب التي، كما أشير من قبل، كانت في الغالب الأعم محصورة بين دوائر المنافسة حول السلطة والدولة والخلافة. هناك دراسة المستشرق د.س. قويتاين (D.S.Goitein) عن الطبقة الوسطى[١]. كما أن هناك دراسة المستشرق آشتر (E. Ashtor)[٢] عن استقرار الأسعار والأجور لفترة طويلة في العصور، مما يؤكد مرة أخرى إلى أن

---

(١) Goitein.D.S., The Rise of New Eastern Bourgeoisie, Studies.

(٢) Ashtor, A., Essai sur les Prix et le Salaires dans l'empire Califen.

ديناميكية الازدهار الاقتصادي والثقافي كانت مستقلة إلى حد بعيد عن ديناميكية ثلاثية الحكم في الخلافة العباسية. والذي لاشك فيه أن وحدة القانون (الشريعة)، واستقلال القضاء، وانتشار العلوم والمعارف، واستمرار النظم الأخرى المعنية بشؤون المجتمع كان لها أثرها الكبير في كل ذلك.

وإذا ما اعتبرنا الخليفة المعتمد بالله الذي بدأ عصره بسامراء عام ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م ليختمه في بغداد عام ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م منسوباً للعاصمتين، فإن من خلفوه في بغداد إلى أن دخلها البويهيون قسراً عام ٣٣٤هـ/ ٩٤٦م كانوا ثمانية، بدءاً بالمعتضد بالله وختماً بالمستكفي بالله الذي خلعه البويهيون وخلفوا مكانه الخليفة الطائع ليخلفه المطيع ومن تلاه. حكم هؤلاء الخلفاء الثمانية ٥٤ عاماً أي بمتوسط ٦ ٣/٤ عاماً لكل خليفة. بيد أن هذه النسبة تقل كثيراً عندما يتبين أن الخليفة المعتمد وحده حكم لفترة ٢٤عاماً، من عام ٢٩٥هـ/ ٩٠٨م وحتى عام٣٢٠هـ/ ٩٣٢ م.

أما بقية الفترة حتى دخول السلاجقة بغداد عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م، فقد كان خلفاؤها مع البويهيين أربعة، هم: المطيع والطائع والقادر والقائم الذي امتدت خلافته مع السلاجقة حتى عام ٤٦٧هـ/ ١٠٧٥م. ويبلغ مجموع حكم الخلفاء العباسيين هؤلاء ١١٢عاماً، أي بمتوسط ٢٨ عاماً لكل خليفة. وطول المدة يشير إلى أن الخلافة، والسلطة والدولة عند البويهيين، لم يكن مما يتصارع حوله لقلة شأنها في هذه الفترة، فالأمور كلها كانت بتدبير من البويهيين، بما في ذلك التدخل في شؤون الخلفاء والمتخلفين.

الفصل السادس

من بغداد إلى القاهرة

(خلافة الظل)

امتدت فترة السلاجقة في العراق حتى مجيء المغول وغزوهم العراق ودخولهم بغداد وتخريبها وإنهاء عهد الخلفاء العباسيين بها وبالعراق وآسيا من عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م وحتى عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م عام سقوط بغداد. الفترة هذه طولها ٢٠٣ أعوم ميلادية (٢٠٩ أعوام هجرية)، تعاقب فيها إثنا عشر خليفة، أي بمتوسط ١٧ عاماً للخليفة. كان السلطان والدولة للأتراك السلاجقة. ولم يبد أن للخلفاء العباسيين شأناً يذكر طيلة هذه الفترة، اللهم إلاّ في عهد الخليفتين المقتفي(٥٣٠- ٥٥٥هـ/ ١١٣٦-١١٦٠م) والناصر (٥٧٥-٦٢٢هـ/ ١١٨٠-١٢٢٥م). وتلك فترة من أبرز فترات ضعف السلاجقة، انفرطت فيها وحدتهم ووهنت قوتهم.

نعم.. لقد تغيّر الوضع كثيراً بالنسبة للخلافة العباسية السنية في هذه الفترة وهي تواجه خطر الشيعة، والباطنية منهم على

وجه الخصوص في داخلها، ودولة الشيعة الفاطمية وقد أخذت أفريقية ومصر من قبل وبدأت تنافس في الشام والحجاز، كما تواجه التوسع البيزنطي المتزايد ومن ورائه الغزو الصليبي. كان دخول السلاجقة الأتراك دار الخلافة العباسية من المشرق عبوراً بفارس والعراق وحتى الشام هو بحق بداية دخول الترك دار الإسلام بقبائلهم ورؤسائهم ونظمهم وحشودهم المتعاقبة الضخمة[١]. ومع الأيوبيين والمماليك استولى الأتراك على مصر. كما أنهم من قبل ذلك بل وقبل سقوط بغداد بكثير كانوا قد دخلوا آسيا الصغرى بعد هزيمة بيزنطة على يد ألب أرسلان وجنده في معركة ملازكرد الفاصلة عام ٤٦٤هـ/ ١٠٧١م، واستقر السلاجقة في آسيا الصغرى ليؤسسوا دولة «سلاجقة الروم» في الأناضول، تلك الدولة التي كانت المقدمة لقيام إمارات الغزاة الأتراك وعلى رأسهم العثمانيون الذين أسقطوا بيزنطة عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م[٢].

حقاً، إن دخول الأتراك السلاجقة دار الخلافة العباسية لم ينقذ الخلافة العباسية من البويهيين الشيعة فحسب بل انتهى بتخليصها من الفاطميين في مصر ومن خطر حركات الشيعة ودعاتهم في سائر بلاد الخلافة العباسية. كما أن الأتراك السلاجقة حموا العالم الإسلامي، والعربي منه على وجه

---

(١) الطبري: ج٥، ص ٦٣٤ - ٦٤٥.

Witteck, Paul; The rise of the Ottoman Empire.

(٢) C. Cahen; The Turkish Invasion.

الخصوص، من الغزو البيزنطي والتوسع الصليبي الأوروبي من بعده. والسلاجقة هم الذين مدوا حدود دار الخلافة العباسية إلى الأناضول في آسيا الصغرى ومن بعد إلى أوروبا مع سقوط بيزنطة وفتح القسطنطينية مع العثمانيين. والمماليك الأتراك هم الذين حققوا الانتصارات للأيوبيين وهم الذين - بقيادة السلطان المملوكي قطز - هزموا المغول في معركة عين جالوت الحاسمة عام ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م. والمماليك الأتراك هم الذين احتضنوا الفارين من بطش المغول من بني العباس عند سقوط بغداد ونصبوا أحد أبناء البيت العباسي خليفة ولقبوه بالمستنصر بالله عام ٦٥٩هـ/ ١٢٦١م لتبدأ به سلسلة خلفاء الظل في القاهرة شماليَّ القارة الأفريقية، وبهذا انتقلت الخلافة العباسية من بغداد العراق في آسيا إلى قاهرة المعز في مصر في أفريقية لتنتهي عام ١٥١٧/٩٢٣م، عندما أخذ السلطان سليم الخليفة المتوكل الثالث وهو في فترة خلافته الثانية إلى اسطنبول عاصمة العثمانيين. والحديث عن تنازل المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الذي ظهر في القرن التاسع عشر الميلادي لا أساس له من الصحة. العثمانيون ظلوا يلقبون أنفسهم «سلاطين» حتى نهاية دولتهم في القرن العشرين. أما الصحيح فهو أن العثمانيين ومنذ بداية إمارتهم الغازية بالأناضول وقبل سقوط بغداد كانوا يحسبون أنفسهم في نطاق الخلافةالعباسية السنية ويتكاتبون معها ويدينون لها بالولاء[1]. العثمانيون كانوا على مذهب أهل السنة وعلى

---

(١) إبن خلدون: التاريخ، ج ٣.

مذهب أبي حنيفة. كانت دولتهم دولة خلافة عباسية بقيت طويلاً بعد أن لم يعد لخلفاء بني العباس ذكر.

لقد أفرد ابن خلدون فصلاً للخلافة العباسية بمصر آخر مجلده الثالث، تحت عنوان: «الخبر عن العباسيين المنصوبين بمصر بعد انقراض الخلافة ببغداد ومبادئ أمورهم وتصريف أحوالهم» جاء فيه[1]:

«لما هلك المستعصم ببغداد واستولى التتر على سائر الممالك الإسلامية فافترق شمل الجماعة وانتثر سلك الخلافة وهرب القرابة المرشحون وغير المرشحين من قصور بغداد فذهبوا في الأرض طولاً وعرضاً ولحق بمصر كبيرهم يومئذ أحمد بن الخليفة الظاهر وهو عم المستعصم وأخو المستنصر، وكان سلطانها يومئذ الملك الظاهر بيبرس ثالث ملوك الترك بعد بني أيوب بمصر والقاهرة، فقام على قدم التعظيم وركب لتلقيه وسُرّ بقدومه، وكان وصوله له سنة تسع وخمسين وستمائة فجمع الناس على طبقاتهم بمجلس الملك بالقلعة، وحضر القاضي يومئذ تاج ابن بنت الأعز فأثبت نسبه في بيت الخلفاء بشهادة العرب الواصلين معه بالاستفاضة، ولم يكن شخصاً خفياً، وبايع الظاهر وسائر الناس ونصبه للخلافة الإسلامية ولقبوه المستنصر، وخطب على المنابر ورسم اسمه في السكّة، وصدرت المراسيم السلطانية بأخذ البيعة له في سائر أعمال السلطان. وفوض هو

(١) إبن خلدون: التاريخ، ج ٣.

للسلطان الملك الظاهر سائر أعماله وكتب تقليده بذلك، وركب السلطان ثاني يومه إلى خارج البلد ونصب خيمة يجتمع الناس فيها وقرأ كتاب التقليد وقام السلطان بأمر الخليفة ورتب له أرباب الوظائف والمناصب الخلافية من كل طبقة، وأجرى الأرزاق السنية ،و أقام له الفسطاط والآلة. ويقال انفق عليه في معسكره ذلك ألف ألف دينار من الذهب العين. واعتزم على بعثه إلى بلد العراق لاسترجاعه ممالك الإسلام من يد الكفر..».

«وخرج آخر هذه السنة مشيعاً للخليفة ولصالح بن لؤلؤ (صاحب الموصل) ووصل بهما إلى دمشق وبعث معهما أميرين من أمرائه مدداً لهما وأمرهما أن ينتهيا معهما إلى الفرات. فلما وصلوا الفرات بادر الخليفة بالعبور وقصد الصالح بن اللؤلؤ الموصل. فاتصل الخبر بالتتر فجردوا العساكر للقائه والتقى الجمعان بعانة، وصدموه هناك فصادمهم قليلاً. ثم تكاثروا عليه فلم يكن له بهم طاقة وأبلى في جهادهم طويلاً ثم استشهد رحمه الله»..

«وتطلّب السلطان الظاهر بعده آخر من أهل البيت (العباسي) يقيم برسم الخلافة الإسلامية. وبينما هو يسائل الركبان عن ذلك إذ وصل رجل من بغداد ينسب الى الراشد بن المسترشد وعند العباسيين السليمانيين في درج نسبهم الثابت أنه أحمد بن أبي بكر بن علي بن أحمد ابن الإمام المسترشد .. ولم يكن في آبائه خليفة بينه وبين الراشد وبايع له بالخلافة الإسلامية ولقبه

الحاكم. وفوض هو إليه الأمور العامة والخاصة. وخرج هو له عن العهدة وقام حافظاً لسياج الدين بإقامة رسم الخلافة. وعمرت بذكره المنابر وزينت باسمه السكة. ولم يزل على هذا الحال أيام الظاهر بيبرس وولديه بعده. ثم أيام الصالح قلاون وابنه الأشرف وطائفة من دولة ابنه الملك الناصر محمد بن قلاون.. إلى أن هلك سنة إحدى وسبعمائة، ونصب ابنه أبو الربيع سليمان للخلافة بعده ولقبه المستكفي، وحفظ به الرسم وحضر مع السلطان الملك الناصر محمد بن قلاون للقاء التتر في النوبتين اللتين لقيهم فيها..».

نعم، لم تنتهِ الخلافة العباسية في بغداد إذ سرعان ما ملأ الفراغ الدستوري المماليك بتنصيب خليفة عباسي في القاهرة ليستمدوا من خلافته شرعيتهم، وتكمل بتنصيبه كل الشرعيات، شرعية الحكم (الخلافة) وشرعية السلطة (الملك) وشرعية الدولة (الولايات والإدارات). كما أن الخليفة الجديد لم ينس مسؤوليته في استرداد أرضه بالعراق ومحاربة التتر إذ ظلت كل قوى الخلافة العباسية في مصر والشام تعمل لتلك الغاية حتى كان النصر عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠م في عين جالوت. وإذ يتتبع ابن خلدون تسلسل الخلفاء العباسيين حتى أيامه ذاكراً بعض ما كان يتعرض له بعض الخلفاء من اختلاف مع السلاطين وإعراض منهم، مما يؤدي إلى نفيهم من القاهرة أو تحجيم دورهم وشل حركتهم ومنعهم من التعامل مع العامة، مما يؤكد أن شرعية الخلافة شيء وواقع السلطة شيء آخر، تلفت النظر إشاراته إلى

من ظلوا يطلبون التقليد من الخلفاء العباسيين من ملوك المسلمين وولاتهم، ويشير دون أن يطيل في الشرح إلى حقيقة ما تم من تمايز واضح في ثلاثية الحكم في الخلافة العباسية: الخلافة والدولة والسلطان. يقول:

«.. وإنما ذكرنا هنا من أخبارهم ما يتعلق بالخلافة فقط دون أخبار الدولة والسلطان. وهذا الخليفة المتوكل (٧٩١-٨٠٨م/ ٣٨٩-٤٠٦ هـ) المنصوب الآن لرسم الخلافة والمعين لإقامة المناصب الدينية على مقتضى الشريعة. والمبرك بذكره على المنابر هذه الايالة تعظيماً لأبيهم الظاهر، وجرياً على سنن الترك بسلفهم، ولكمال الإيمان في محبتهم وتوفية لشروط الإمامة بينهم. ومازال ملوك الهند وغيرهم من ملوك الإسلام بالنواحي يطلبون التقليد منه ومن سلفه بمصر، ويكاتبون في ذلك ملوك الترك بها من بني قلاون وغيره فيجيبونهم إلى ذلك، ويبعثون لهم بالتقليد والخلع والأبهة، ويمدون القائمين بأمورهم بمواد التأييد والإعانة بمنِّ الله وفضله».

استمرت فترة الخلافة العباسية، أو على الأصح الخلفاء العباسيين، في القاهرة ٢٥٦ عاماً، خلف فيها ١٥ خليفة بعضهم لفترتين أو لثلاث فترات. كانوا خلفاء بلا سلطة ولا دولة ولاحوزة. لا السلطة سلطتهم ولا الدولة دولتهم ولا العاصمة عاصمتهم. كانت لهم ومنهم الشرعية، ولهم مظاهر التقدير والاحترام، وباسمهم كان الحكم ولهم الدعاء في المنابر في كل بلاد العالم العباسي.لكن لم يكن لهم من الحكم نصيب أو

نفوذ. كانت الخلافة خلافة ظل والخلفاء خلفاء تشريف إلى أن أُخذ المتوكل الثالث لأسطنبول. وما حدث له بعد ذلك لا زال يحيطه الغموض. ولم يثبت تنصيب خليفة بعده. والعثمانيون لقبوا أنفسهم بالسلاطين من قبل ذلك وبعده إلى أن سقطت دولتهم ـ وهي أساساً دولة خلافة ـ في الثلث الأول من القرن العشرين.

وعوداً للوراء إلى دخول السلاجقة العالم العباسي. إذ لم يكن للخلفاء العباسيين مع إمرة الأمراء ومن بعدهم للبويهيين قبل السلاجقة سلطة ولا دولة. لكن كانت لهم حوزة وجزء من إدارة ونفوذ على الأقل في عاصمتهم بغداد. وقد لوحظ كيف أن الألقاب التي ظهرت في تلك الفترة مثل «أمير الأمراء» أو «ركن الدولة» كان فيها مايؤكد ذلك التحول الهام في ثلاثية الحكم في الخلافة العباسية. والسلاجقة مشياً مع الواقع وتأكيداً له لم يكتفوا بألقاب تنسبهم للدولة كالبويهيين، وإنما لقبوا أنفسهم سلاطين وملوكاً. وفي دولهم، فقد انقسموا مع الزمن «سلاجقة العراق» و«سلاجقة فارس» و«سلاجقة الشام» و«سلاجقة الروم»، وكلهم يستمدون شرعيتهم من الأسرة ومن الخليفة العباسي، عادت من جديد سطوة الوزراء والكتاب أمثال «نظام الملك» وأسرته ومنافسه «الكندري» وأسرته وغيرهم. وفي هذا ما يذكِّرُ بما كان «للبرامكة» و«أبناء سهل» من مكانة أيام بغداد الأولى، وما لحق من مكانة للوزراء (الصدر الأعظم) مع العثمانيين العظام أمثال سنان باشا وكوبرولو وغيرهم. وهكذا لم تكن

الألقاب السلطانية في تلك العهود إلاّ تعبيراً صادقاً لما حدث للخلافة والسلطة والدولة في العصور العباسية المتلاحقة.

ولعلّه من المهم أن يلاحظ أنه لا إخباريو هذه الفترة ومؤرخوها أو مفكروها في الفقه السياسي الإسلامي كانوا بعيدين عن رصد هذه التحولات وفهمها والتعبير عنها. وبالمقارنة فالإخباريون والمؤرخون الأوائل كاليعقوبي والطبري والبلعمي ليسوا مثل المتأخرين أمثال ابن الأثير وابن كثير وأبي شامة، وكل هؤلاء ليسوا مثل الخاتم صاحب «العبر» ابن خلدون. وبالقدر نفسه، فالفكر السياسي لدى أبي يوسف وأبي عبيدة وابن قتيبة ليس مثله عند الماوردي وأبي يعلى وإمام الحرمين الجويني. وما أوسع البين بين وقت كان فيه الخليفة كل شيء ووقت صار فيه الخليفة تحت رحمة القواد أو الأمراء أو الملوك أو السلاطين.

واقع الأمر أن ما يشار إليه من «شرعية» للخلفاء والولاة، عمالاً كانوا أو أمراء أو ملوكاً أو سلاطين وغيرهم من المتنفذين في شؤون الرعية لم تكن غير «شرعية» الخلافة «بالوصاية»، التي اتفق فقهاء الأمة على قبولها اعتماداً على وصية الصدّيق (ر) للفاروق (ر) دون اعتبار للفارق الكبير بين تلك الوصية التي تمت بعد مشورة معلومة لأهل الرأي من الصحابة والتي لم تكن لتكرس لوراثة في الخلافة. ومقولة المؤرخين عن الأمويين أنهم بنظام بيعات العهد المكرسة للوراثة اعتماداً على قاعدة تلك الوصية جعلوا الخلافة ملكاً عَضُوضاً تنطبق أيضاً على

العباسيين. ولكن ما حدث في جدلية العلاقة بين الخلافة والدولة والسلطة مع العباسيين لم يحدث أيام الأمويين، الذين ظلت سلطة خلفائهم كاملة رغم ما تعرضوا له من ثورات وخروج أدت إلى الإطاحة بهم آخر الأمر.

وما كان لعلماء المسلمين الذين اهتموا بأمور الأمة وواقع تاريخها السياسي أن يغفلوا ما جد من أمور في العلاقة بين دعائم الخلافة والسلطة والدولة. وإذا كانت القاعدة أن الأمة لا تجتمع على ضلال كان لابد من استيعاب تلك المستجدات. ومهما يكن مما يقال عن ميلهم لقبول الأمر الواقع وانحيازهم للسلطان، فإن الذي لا شك فيه أنهم رأوا أن جوهر الأمر هو الدين وشريعته. وإذا ما كانت أمور الحكم من خلافة وسلطة وإدارة هي من المتغيرات فلابد من تأكيد الثوابت وترسيخها، لذلك كان الالتزام بالشريعة والقيام بواجبات الخلافة هما ما يرجع إليهما في حالتي القبول أو الرفض للنظام. فطاعة أولي الأمر يقابلها لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. ذلك ما نجده عند الماوردي وأبي يعلى وإمام الحرمين الجويني وهم متعاصرون. ولا اختلاف يذكر في كتابي الماوردي وأبي يعلى حتى لكأنهما نص واحد إلا في القليل. أما إمام الحرمين الجويني فله موقف متميز من شرط القرشية في الإمامة ومن جواز عقد الإمامة لشخصين، وفي حث السلطان على الإهتمام بأمور العقيدة والشريعة وتعقب المارقين. وكلهم يرى أن أساس الشرعيات كلها الإمامة أي الخلافة.

يقول الماوردي (٣٧٠-٤٥٠ هـ)[1]:

«الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع وإن شذ عنهم الأصم. واختلف في وجوبها هل وجبت بالعقل أو بالشرع. فقالت طائفة وجبت بالعقل لما في طبائع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم في التنازع .. ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين ....».

وقالت طائفة أخرى «بل وجبت بالشرع دون العقل لأن الإمام يقوم بأمور شرعية قد كان مجوزاً في العقل أن لا يرد التقيد بها فلم يكن العقل موجباً لها ... ولكن جاء الشرع إلى تفويض الأمور إلى وليه في الدين. قال عز وجل :

﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء/ ٥٩].

ففرض علينا طاعة أولي الأمر فينا وهم الأئمة المتأمرون علينا. فقيل فإذا ثبت وجوب الإمامة ففرضها على الكفاية... فإذا قام بها من هو أهلها سقط فرضها على الكفاية. وإذا لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان: أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا إماماً للأمة، والثاني أهل الإمامة حتى يتنصب أحدهم للإمامة. وليس على من عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مأث...».

(١) الماوردي: ص ٥

«فأما أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة: العدالة الجامعة لشروطها، والثاني العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها، الثالث الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح .وليس لمن كان في بلد الإمام على غيره من أهل البلاد فضل مزية تقدم بها عليه، وإنما صار من يحضر ببلد الإمام متولياً لعقد الإمامة عرفاً لا شرعاً لسبوق علمهم بموته، لأن من يصلح للخلافة في الأغلب موجود ببلده».

«وأما أهل الإمامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة: (١) العدالة. . (٢) العلم. . (٣) سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان. . (٤) سلامة الأعضاء. . (٥) الرأي المفضي إلى سياسة الرعية. . (٦) الشجاعة والنجدة. . (٧) النسب وهو أن يكون من قريش لورود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه ولا اعتبار لضرار حين شذ فجوزها في جميع الناس لأن أبا بكر الصديق (ر) احتج يوم الثقيفة على الأنصار بقول النبي ﷺ «الأئمة من قريش». . وقال النبي ﷺ «قدموا قريشاً ولا تقدموها».

«ليس في هذا النص المسلم به شبهة بالمنازع فيه ولا قول لمخالف له.

فصل «والإمامة تنعقد من وجهتين: إحداهما باختيار أهل الحل والعقد. والثاني بعهد من الإمام من قبل. .

فصل «وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الإجماع على جوازه ووقع الاتفاق على صحته لأمرين . . أحدهما أن أبا بكر (ر) عهد بها إلى عمر (ر) فأثبت المسلمون إمامته بعهده .

والثاني أن عمر (ر) عهد بها إلى أهل الشورى فقبلت الجماعة دخولهم فيها . . .

« . . واختلفوا هل يقال يا خليفة الله فجوزه بعضهم . . وامتنع جمهور العلماء من جواز ذلك ونسبوا قائله إلى الفجور . . . وقد قيل لأبي بكر الصديق (ر) يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله ﷺ.

«والذي يلزمه من الأمور العامة عشرة أشياء (١) حفظ الدين على أصوله المستقرة وما اجمع عليه سلف الأمة . . . (٢) تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين . . . (٣) حماية البيضة والذب عن الحريم . . (٤) إقامة الحدود . . . (٥) تحصين الثغور . . (٦) جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة . . (٧) جباية الفيء والصدقات . . . (٨) تقدير العطايا . . . (٩) استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من أعمال . . . (١٠) أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال.

فصل «وإذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله فيما لهم وعليهم، ووجب له عليهم حقان: الطاعة والنصرة . .

فصل[1] «وإذا تمهد ما وصفناه من أحكام الإمامة وعموم نظرها في مصالح الملة وتدبير الأمة، فإذا استقر عقدها للإمام انقسم ما صدر عنه من ولايات خلفائه أربعة أقسام: (١) من تكون ولايته عامة في الأعمال العامة وهم الوزراء لأنهم يستنابون في جميع الأمور من غير تخصيص؛ (٢) من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة وهم أمراء الأقاليم والبلدان لأن النظر فيما خصوا به من أعمال عام في جميع الأمور؛ (٣) من تكون ولايته خاصة في الأعمال العامة وهم: كقاضي القضاة ونقيب الجيوش وحامي الثغور ومستوفي الخراج وجابي الصدقات، لأن كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الأعمال؛ (٤) من تكون ولايته خاصة في الأعمال الخاصة وهم: كقاضي بلد أو إقليم أو مستوفي خراجه أو جابي صدقاته أو حامي ثغره أو نقيب جنده، لأن كل واحد منهم خاص النظر مخصوص العمل، ولكل واحد من هؤلاء الولاة شروط تنعقد بها ولايته ويصح معها نظره.

الباب الثالث في تقليد الإمارة على البلاد[2]:

«وإذا قلد الخليفة أميراً على إقليم أو بلد كانت إمارته على ضربين عامة وخاصة. فأما العامة فعلى ضربين إمارة استكفاء

(١) الماوردي: ص ١٩.
(٢) الماوردي: ص ٢٧.

بعقد عن اختيار وإمارة استيلاء بعقد عن اضطرار. فإمارة الاستكفاء التي تعقد عن اختيار فتشمل على عمل محدد ونظر معهود والتقليد فيها أن يفوض إليه الخليفة إمارة بلد أو إقليم ولاية على جميع أهله.

فأما الإمارة الخاصة، فهو أن يكون الأمير مقصور الإمارة على تدبير الجيش وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحريم، وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ولجباية الخراج والصدقات.

فصل[١] «وأما إمارة الاستيلاء التي تعقد عن اضطرار فهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ويفوض إليه تدبيرها وسياستها فيكون الأمير باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين ليخرج من الفساد إلى الصحة ومن الحظر إلى الإباحة. وهذا وإن خرج عن عرف تقليد المطلق في شروطه وأحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا يجوز أن يترك مختلاً مدخولا ولا فاسداً معلولاً، فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار لوقوع الفرق بين شروط المكنة والعجز».

---

(١) الماوردي: ص ٣١.

وكما أشرنا من قبل، فإن إمام الحرمين الجويني (٤١٩-٤٧٨هـ) يختلف عن السلف في أمور هامة في أمر الإمامة:

يقول في «الإرشاد»[١]:

«ومن شرائطها عند أصحابنا أن يكون الإمام من قريش . . وهذا مما يختلف فيه بعض الناس وللإحتمال فيه عندي مجال، والله أعلم بالصواب.

أما في «الغياثي» فيقطع برأيه في ذات الأمر قائلاً[٢]:

«لسنا نعقل احتياج الإمامة في وضعها إلى النسب. . ولا يتوقف شيء في مقاصد الإمامة على الاعتزاء إلى نسب والاحتماء إلى حسب».

أما في جواز عقد الإمامة لشخصين فيقول فيه[٣]:

«والذي عندي أن عقد الإمامة لشخصين في موقع واحد متلاصق الخطط والمخاليف غير جائز وقد حصل الاجتماع عليه. وأما إذا بعد المدى وتخلل بين الإمامين شسوع النوى فللإحتمال في ذلك مجال، وهو خارج القواطع».

أترى كان الجويني، كما يذهب البعض، يسوّغ لنظام الملك، الذي ارتبطت سيرته به، السعي لذلك المنصب وقد رأى

(١) الجويني: الإرشاد، ص ٤٢٧.
(٢) الجويني: الغياثي، ص ٤٣٨.
(٣) الجويني: الإرشاد، ص ٤٢٥.

أن زمانه كان زماناً لم يكن للخليفة فيه إلا الاسم والرسم وأن الإمارات كلها كانت إمارات استيلاء؟ أم رأى ما يمكن أن يقال إن الاستيلاء ظل القاعدة منذ أيام الأمويين، وإن شرط القرشية في النسب لم يمنع الصراع حول الإمامة بين القرشيين بعامة وبين العباسيين والعلويين بخاصة؟ ثم إنه بلا شك قد رأى من اتساع رقعة دار الإسلام وتباينها ما حداه للتصريح باحتمال تنصيب أكثر من إمام. وقد رأى وهو العالم السني أن الاختلاف والاحتراب حول منصب الخليفة لا يقتصر على السنة وحدهم في داخلهم ومع الشيعة بل رأى أن الشيعة أنفسهم في صراعهم الدائم مع السنة حول هذا المنصب سياسة وفقهاً يحتربون في داخلهم حوله سياسة وفقهاً أيضاً.

من جهة أخرى، هل يا ترى ما نحسبه موقفاً سلفياً يتجاهل الزمان والمكان والعصر والأوان هو في حقيقته موقفاً تقدمياً عملياً، أو إن شئت واقعياً يجد شرعيته ليس فقط من «المصالح المرسلة» بل من ذلك الأثر العظيم الذي ينفي الضلالة عن اجتماع الأمة. لقد جاء في سنن ابن ماجة:

«قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم»[1].

(١) سنن إبن ماجة: ص ١٣٠٣.

وفي سنن أبي دؤاد:

عن شريح عن أبي مالك يعني الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أجاركم من ثلاث خلال: ألا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً ؛ وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق؛ وألاّ تجتمعوا على ضلالة»[١].

وفي كلا الحديثين الإشارة إلى اجتماع الأمة المفسر بالسواد الأعظم. وهل تعني الأمة الظاهر من المتكلمين من العلماء «لسان المقال»، أم تعني الأمة السواد الأعظم «لسان الحال»؟!.

ولعل المرء يعود لينظر في ذلك التفصيل الدقيق الذي وضعه الماوردي وأبو يعلى والجويني وغيرهم للخلفاء والأمراء والوزراء وبقية أركان الإدارة من قضاة وجباة وقواد وجند وعسكر، وما تبع ذلك بالضرورة مع نشأة الدواوين وتطور النظم مما يشير بصورة واضحة إلى ما يذهب إليه هذا البحث في توضيح ثلاثية الحكم في دولة الخلافة العباسية، تلك الثلاثية التي كانت نتيجة تطور تاريخي واضح المعالم متصل الحلقات.

ويبقى أنه لا الفقهاء أو الإخباريون أو المؤرخون أوغلوا بجد في حق الأمة في اختيار الخليفة. لقد تحدثوا عن المنصب وحددوا وظيفته، وتحدثوا عن شروط من هو مؤهل لتسنمه، وتحدثوا عن البيعة له، وتحدثوا عن أهل الحل والعقد وشروط

---

(١) سنن أبي دؤاد، ص ٢٠٢.

جواز البيعة وما يمنع انعقاد الإمامة واستدامتها، وبالطبع ضرورة الإلتزام بالشرع وحماية الدين وسياسة الدنيا به. لكنهم لم يتحدثوا عن دور الأمة في كل ذلك إلاّ في وجوب الطاعة للخليفة وولاته طالما التزموا بالشرع، وحق الخروج عليهم متى ما خرجوا عليه. ولنا أن نقف طويلاً عند مقولة الماوردي السابق ذكرها: «فإذا قام بها (الإمامة) أحد سقط فرضها على الكفاية. وإذا لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان أحدهما أهل الاختيار (أهل الحل والعقد) حتى يختاروا إماماً للأمة. والثاني (أهل الإمامة) حتى يتنصب أحدهم للإمامة وليس على ما عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مأثم».. وإذا ما التُفت إلى أن الأمة من بعد سقوط الأمويين لم تكن مشتغلة بأمور الخلافة والتخليف، طالما ظلت الخلافة سنية والخلفاء عباسيين والحكم شريعة، وجد ما يفسر قصور الفكر الإسلامي السياسي في تطور مبدأ «الشورى» الذي لا اختلاف عليه بين المسلمين بما كان يجنب الأمة من مخاطر الحكم اللاتعددي واللاديمقراطي(لاشورى) الذي يتميز به العالم الإسلامي اليوم. وقبل ذلك وبعده مشاكل الفرقة والتشتت. بل لعل هناك جوانب إيجابية واقعية وتقدمية في نظرة علماء السلف في استيعاب ما حدث من تغيير في الخلافة والسلطة والدولة في إطار مبدأ إجماع الأمة، والأمة لا تجتمع على ضلال. وفي هذا الموقف رد على السلفيين الذين ينظرون إلى مستقبل الأمة في إطار رجعة إلى عهد الراشدين شكلاً لا مضموناً، فمضمون ذلك

العهد الحقيقي هو الانفتاح للتغيير مع متطلبات العصر مع العض بالنواجذ على جوهر الشريعة، وهو الكتاب والسنة وحقيقة الدين وهو حسن المعاملة ومكارم الأخلاق.

وما يجب الإنتباه إليه هو أن هذه المصطلحات المتداولة اليوم، التعددية والديمقراطية، إنما هي نتاج تطورات سياسية وفكرية كانت لها أسبابها وظروفها في المجتمعات الغربية. وأنها حتى بالنسبة للغرب لم تظهر إلاّ بعد سقوط العباسيين وبعد بداية عصر النهضة بعدة قرون. وليس من الإنصاف إسقاط معطيات العصور الحديثة على عصور سبقتها بكثير. كما يجب ألاَّ يُنسى أن الدولة العثمانية كانت القوة الأولى في أوروبا والشرق الأوسط والبحر الوسيط حتى بدايات القرن التاسع عشر؛ وأن العالم الاسلامي لم يكن الأكثر تخلفاً والأفقر ثروة أو الأضعف قوى كما هي الحال الآن مقارنة بأوروبا وغيرها، وإن كانت أوروبا بدأت تضيق عليه الخناق وتحاصره وتتوسع على حسابه منذ عهود الاكتشافات وبداية التوسع الأوروبي مع نهايات القرن الخامس عشر الميلادي، مستغلة في ذلك انقساماته، وانفراط عقد وحدته، وتعدد قياداته، وسوء تقديره لطبيعة الهجمة التوسعية وأهدافها وقدراتها.

المصادر والمراجع

العربية

١. إبن الأثير، عزالدين، **الكامل في التاريخ**، بيروت ١٩٦٦.

٢. إبن خلدون، تاريخ إبن خلدون (**كتاب العبر...**) القاهرة ١٨٧٦، بيروت ١٩٨٨.

٣. إبن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا، **الفخري في الأحكام السلطانية والدول الإسلامية**، القاهرة ١٩٨٠.

٤. إبن كثير، **البداية والنهاية**، القاهرة ١٩٣٢.

٥. أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، **الديوان**، بيروت ١٩٠٥؛ نجيب البهبيتي، **أبو تمام حياته وحياة شعره**، القاهرة١٩٤٥م.

٦. الدوري، عبد العزيز، نشوء الأصناف والحرف، **مجلة كلية الآداب**، بغداد، ١٩٥٩م.

٧. الجاحظ، عمرو بن بحر، رسالة في مناقب الترك، **رسائل الجاحظ**، عدة طبعات.

٨. الجويني، إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن محمد، **غياث الأمم في التياث الظُلَم**، القاهرة، الإرشاد.

٩. حسين الكساسية، الكُتَّاب في العصر العباسي الثاني(٢٤٧-٣٣٤هـ/ ٨٦١- ٩٤٦م)، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد (١٣) العدد (٧) ١٩٩٨ جامعة مؤتة.

١٠. السيوطي، جلال الدين، أخبار الخلفاء، القاهرة ١٨٨٧م.

١١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الرسل والملوك**، ليدن ١٩٠١م، كذلك طبعات أخرى حديثة، المثنى بغداد، القاهرة..

١٢. عبدالله الطيب، **قيام الساعة، ثلاثية زواج السمر**، الخرطوم.

١٣. الماوردي، علي بن حبيب البصري، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، القاهرة ١٩٨٣.

*أبويعلى، العنوان نفسه، والموضوعات نفسها.

١٤. اليعقوبي، أحمد بن واضح، **كتاب البلدان**، لندن ١٨٦١؛ **تاريخ اليعقوبي**، النجف ١٩٣٩م.

١٥. **دائرة معارف آل البيت**، عمَّان.

١٦. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد (١٣) العدد(٧) ١٩٩٨م.

غير العربية

1. Ashtor, A., Essai sur les Prix et le Salaires dans l'empire Califen, RSO, XXXXVI, 1961.

2. Bosworth, C, E. The Islamic Dynasties. Edinburgh 1967.

3. C. Cahen: The Turkish Invasion'; Setton and Watson (eds) History of The Crusades, vol. 1. New York 1957.

4. Goitein, D.S., Studies in Islamic History and Institutions. Leiden. 1966.

5. Isma'il, O.S.A. Prelude to the Generals, Reading, 2001; Mu'tasim and The Turks, op. cite; BSOAS, XX1X, 1966; The Founding of a new Capital, Samarra, op.cite; BSOAS, XXX1, 1968.

6. Sha'ban, M.A., The Abbasid Revolution, Cambridge 1970.

7. Witteck, Paul, The rise of the Ottoman Empire, London,1958.

8. E.I.(2)

سلسلة تاريخ العرب والإسلام

صدر من هذه السلسلة:

- **الفن العسكري الإسلامي** — تأليف الدكتور اللواء الركن ياسين سويد
- **في تاريخ إسبانيا الإسلامية** — تأليف مونتغمري وات
- **الخليج العربي، بحر الأساطير** — تأليف قدري قلعجي
- **صلاح الدين الأيوبي** — تأليف قدري قلعجي
- **هارون الرشيد** — تأليف د. عبد الجبار الجومرد
- **عمر بن عبد العزيز** — تأليف د. صالح أحمد العلي
- **المصباح المضيء في خلافة المستضيء** — تأليف ابن الجوزي تحقيق د. ناجية عبد الله ابراهيم
- **نكت الوزراء** — تأليف المؤيد الجاجرمي تحقيق د. نبيلة عبد المنعم داود
- **أهل الفسطاط** دراسة في تركيبهم القبلي ومراكز إدارتهم — تأليف د. صالح أحمد العلي
- **تاريخ العرب القديم والبعثة النبوية** — تأليف د. صالح أحمد العلي
- **تاريخ المدن العربية الإسلامية** — تأليف د. عبد الجبار ناجي
- **عُمان في العصور الإسلامية الأولى** — تأليف د. عبد الرحمن عبد الكريم العاني
- **الإدارة في العهود الإسلامية الأولى** — تأليف د. صالح أحمد العلي
- **دولة الرسول (ص) في المدينة** دراسة في تكونها وتنظيمها — تأليف د. صالح أحمد العلي
- **سامراء وأهلها إبان إقامة الخلفاء فيها** — تأليف د. صالح أحمد العلي
- **المنسوجات والألبسة العربية في العهود الإسلامية الأولى** — تأليف د. صالح أحمد العلي
- **المعتصم وعسكرة الخلافة العباسية** — تأليف د. عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي
- **ثلاثية الحكم في العصور العباسية** — تأليف د. عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي

هذا الكتاب

قدّم لنا الدكتور البيلّي قراءته لموضوعه الخلافة والسلطة والدولة، بمرونة طبعت منهج دراسته دون أن تعيقه جدليات ليس من السهل على مؤرخ التصدي لها، إن لم يكن مالكاً لعدّة البحث الكاملة، ثقافة وانفتاحاً ورؤية تذهب به إلى العمق. وفي ضوء ذلك ينطلق من المجتمع الذي يكمن فيه سرّ التحولات في التاريخ العباسي، عاكساً الصورة الحضارية المتوهجة في حركته، «المتواضعة والمتنافسة، وليست المتحاربة» على حد تعبيره. «فالتعدّد والتنوع في الوحدة. يقول المؤلف . هما أوضح وأهم سمات المجتمع العباسي منذ بداياته، بل إن تلك الوحدة في جانبها الحضاري والاجتماعي والاقتصادي، شملت العالم الاسلامي كلّه، بما في ذلك ما هو خارج عن دار الخلافة العباسية، ومعاد لها من بلاد المسلمين في الشرق والمغرب».

وكان الدكتور البيلي حريصاً على تجنّب اسقاطات حديثة على عصور مضت، منتقداً في الوقت عينه نظرة علماء السلف في ربطهم ثلاثية الحكم بمبدأ إجماع الأمة التي «لا تجتمع على ضلال». مستلهمين الانموذج، شكلاً وليس مضموناً، من العهد الراشدي، ورائياً في المقابل إلى أن المضمون الحقيقي لذلك العهد «هو الانفتاح للتغيير مع متطلبات العصر».
إننا أمام قراءة لموضوعة أخذت باهتمام الفقهاء والمؤرخين وعلماء الفكر السياسي، إلا انها في هذه الدراسة المكثفة، كانت من العمق ومن توهّج الرؤية، ما يجعلها مرجعاً رصيناً لطالما كانت المكتبة التاريخية بحاجة إليه.